المـملكة المغربيـــة
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

سنة من تدبير جائحة كوفيد-19

www.cg.gov.ma

يناير 2021

سنة من تدبير
جائحة كوفيد-19

WWW.CG.GOV.MA

يناير 2021

صاحب الجلالة الملك
محمد السادس، نصره الله

وتاريخ المغرب حافل بهذه المواقف والأحداث الخالدة، التي تشهد على التلاحم القويبين العرش والشعب، في مواجهة الصعاب.

وهي نفس القيم والمبادئ، ونفس الالتزام والتعبئة الجماعية، التي أبان عنها المغاربة اليوم، خاصة في المرحلة الأولى من مواجهة وباء كوفيد19.

فقد تمكنا خلال هذه الفترة، بفضل تضافر جهود الجميع، من الحد من الانعكاسات الصحية لهذه الأزمة، ومن تخفيف آثارها الاقتصادية و الاجتماعية.

إننا لم نكسب بعد، المعركة ضد هذا الوباء، رغم الجهود المبذولة. إنها فترة صعبة وغيرمسبوقة بالنسبة للجميع.

وإني واثق بأن المغاربة، يستطيعون رفع هذا التحدي، والسير على نهج أجدادهم، في الالتزام بروح الوطنية الحقة، وبواجبات المواطنة الإيجابية، لما فيه خير شعبنا وبلادنا.

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للأمة يوم الخميس 20 غشت 2020، بمناسبة تخليد المغرب للذكرى 67 لثروة الملك و الشعب.

فهرس

ملخص تنفيذي----------13

مقدمة----------19

المرحلة 1 : من اليقظة إلى التعبئة، أسس خطة المقاومة والمبادرة ----------23

الفترة المعنية: من فاتح يناير إلى 2 مارس 2020 .

1- تحيين وتكييف وتوسيع خدمات منظومة اليقظة الصحية للأوبئة ----------23

2- تتبع وبائي دقيق على مستوى أصغر الوحدات الترابية ----------24

3- نهج سياسة تواصلية يومية ----------25

4- الحفاظ على ما هو حيوي وحماية ما هو ضروري وإنقاذ الأساسي، لجعل المواجهة فعلية والإقاع ممكنا ----------26

المرحلة 2: مرحلة الحجر، اختبار الصمود بمعالم ملحمة وطنية ----------29

الفترة المعنية: من 02 مارس إلى 25 مايو 2020.

1- في الخطوط الأمامية، العمل الصحي، والأمن والمساعدة والدعم المجالي- الترابي ----------29

2- رعاية طبية فورية للحالات المصابة وتوفير أرقام هاتفية وترتيبات للطوارئ ----------32

3- مواكبة وتأطير مستمرين للمواطنين ----------32

4- التعليم، مع استمرار الخدمة للجميع ----------33

أ- التربية الوطنية ترفع تحدي التعليم عن بعد ----------34

ب- التكوين المهني في محك اختبار التكوين عن بعد ----------35

ج- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الفضاء الرقمي ----------35

5- الخدمات العمومية: التكيف والملاءمة، والاستمرار مع ضمان الجودة ----------36

أ- تدابير وقائية لصالح الموظفين ----------36

ب- تطوير الخدمات الرقمية للعمل عن بعد ----------37

ج- تسريع التحول الرقمي ----------38

د- نقل عمومي ملائم للوضعية الوبائية ----------38

6- مراقبة الأسواق وضمان وفرة موادها ----------39

أ- توفير المواد الأساسية عبر الأسواق ومباشرة ----------39

ب- أدوات الوقاية في متناول الجميع وبأسعار منظمة ----------40

ج- تشجيع الإنتاج الوطني في قلب الانشغالات ----------40

7- دعم اجتماعي واسع، لفائدة الفئات الأكثر هشاشة ---------- 41
أ- أجراء القطاع الخاص ---------- 41
ب- العاملون في القطاع غير المهيكل ---------- 42
ج- حالات الهشاشة ---------- 44
1- الأطفال في وضعية هشاشة ---------- 44
2- الأشخاص في وضعية إعاقة ---------- 44
3- الأشخاص بدون مأوى قار ---------- 45
4- الأشخاص المسنون ---------- 45
5- النساء في ظروف صعبة ---------- 45
د- النزلاء في المؤسسات السجنية ---------- 46
8- ما وراء الحدود الوطنية، عمل متواصل من أجل مواطنينا بالخارج ---------- 46
9- في خضم المقاومة الصحية، المعركة الاقتصادية ---------- 47
أ- تأثير قوي على الاقتصاد الوطني ---------- 48
ب- المقاولات في قلب آليات الدعم ---------- 50
1- تخفيف التكاليف ---------- 50
2- دعم خزينة المقاولات ---------- 51
3- دعم الاستثمار وتسهيل الولوج إلى الأسواق ---------- 51
4- تيسر الخدمات الرقمية لفائدة المقاولات ---------- 52
ج- ملائمات فورية وآليات مبتكرة ---------- 53
1- ترشيد الإنفاق العمومي ---------- 53
2- الالتجاء إلى التمويل الخارجي ---------- 54
3- ملاءمة النظام البنكي ---------- 54
4- اليقضة من أجل حكامة رشيدة للمؤسسات ---------- 55

المرحلة 3: من مرحلة إلى أخرى ، تغيير في النموذج ---------- 57

الفترة المعنية: من 25 ماي إلى 20 يوليوز 2020

1- دراسة عميقة و تخطيط دقيق ---------- 57
2- الخروج من الحجر الصحي مع إقرار تدابير احترازية ---------- 60
3- التركيز على دعم الاقتصاد وتنشيطه ---------- 61
أ- أول قرار جوهري: قانون مالي تعديلي لسنة 2020 ---------- 61
ب- الحفاظ على المؤشرات الماكرو اقتصادية في مستويات معقولة ---------- 62
ج- إنعاش الاستثمار والتشغيل والاقتصاد، أمور ضرورية للإقلاع ---------- 62

4- القطاعات الاجتماعية في تطوير مستمر ---------- 64
5- التعليم والتكوين المهني والتعليم العالي ---------- 64

المرحلة الرابعة: التحضير للإقلاع الاقتصادي مع الصمود أمام الصدمات الوبائية ----- 65

الفترة المعنية: من 20 يوليوز إلى 31 دجنبر 2020

1- الوضع الصحي تحت ضغط كبير ---------- 66
أ- تكييف وملاءمة البروتوكولات العلاجية مع الأوضاع الجديدة ---------- 67
ب- تعزيز وتأهيل عرض الرعاية الصحية وإحداث صيغ جديدة ملائمة ---------- 67
2- تقوية المنظومة الصحية وتعميم التغطية الاجتماعية والصحية ---------- 68
أ- تعميم التغطية الإجتماعية ---------- 68
ب- تفعيل السجل الاجتماعي الموحد ---------- 69
ج- اهتمام خاص في ميزانية سنة 2021 ---------- 69
3- إعداد البرنامج الوطني للتلقيح ضد Covid-19 ---------- 70
4- المصادقة على قانون المالية 2021 ---------- 74
أ- إنعاش النسيج الإنتاجي ---------- 74
ب- المساهمة الاجتماعية للتضامن ---------- 75
ج- دعم المهنيين ذوي الدخل المحدود ---------- 75
د- إنعاش سوق الشغل ---------- 75
ه- تجشيع روح المقاولة ---------- 76
5- التعلم في صلب الإقلاع ---------- 78
أ- التعلم عن بعد، آليات تتوسع وتتسارع ---------- 79
ب- تعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ والطلاب ---------- 80
6- مجموعة من الإجراءات الاستثنائية لتعزيز وتقوية الاقتصاد ---------- 81
أ- إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار ---------- 81
ب- دعم المبادرة المقاولاتية والنسيج الاقتصادي الوطني ---------- 82
7- دعم التشغيل ---------- 85
أ- تحيين المخطط الوطني لإنعاش التشغيل 2017 - 2021 ---------- 85
ب- مواكبة فاقدي الشغل والباحثين عنه ---------- 85
8- تسريع إصلاح الإدارة وحكامة المؤسسات العمومية ---------- 86
أ- الإصلاحات الجارية ---------- 87
ب- تحسين حكامة المؤسسات العمومية ---------- 87

خاتمة ---------- 89

ملخص تنفيذي

إن مكافحة جائحة كوفيد 19 عمل جماعي في خدمة كل مواطنة ومواطن. ولقد عبأت الدولة، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، كل مواردها لمواجهة هذه الأزمة، واعتمادا على قدراتها المؤسساتية. وبدعم من كافة القوى الحية في البلاد، فالمغرب بمختلف مكوناته واجه ويواجه هذا الوباء وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، ويدبر هذه المرحلة بروح من التضحية، وهو ما مكن بلادنا من توفير مجموعة من شروط النجاح، تتمثل أساسا في المثابرة والصمود، والالتقائية والانسجام، والشفافية والنجاعة في الأداء.

«إن جائحة كوفيد19- تشكل امتحانا صعبا ومؤلما للمواطنين وللدولة على حد سواء، والحصيلة التي يُعلَن عنها مساء كل يوم، ومنذ بداية انتشار الوباء بالمغرب، ليست مجرد أرقام، بل هي أرواح غالية نفقدها، وحزن نشاطره مع أسر المتوفين الذين ندعو لهم بالرحمة والمغفرة، وآلام نتقاسمها مع أسر المرضى الذين ندعو لهم بالشفاء. فكل وفاة خسارة بالنسبة لنا جميعا، وكل شفاء نحتفي به أيما احتفاء. وبغض النظر عن الجانب العاطفي، فإن الحكومة، وبتوجيهات سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، تواجه هذه الأزمة بمسؤولية وتفان، وبكفاح مستمر من أجل إنقاذ حياة المواطنين وإنقاذ الاقتصاد الوطني، وندعو الله تعالى أن يساعدنا فرادى وجماعات على تجاوز الآلام المترتبة عن هذه الجائحة وتخطي العقبات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها. صحيح أننا لم ننجح في كل شيء، إلا أننا بَذلنا قُصارى جهودنا، في كل لحظة وحين، لنكون فعلا بجانب كل فرد من مواطناتنا ومواطنينا».

الدكتور سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة

وقد تميز تدبير الجائحة بالتعاطي معها بمقاربة امتدت عبر أربع مراحل:

- **المرحلة الأولى** انطلقت من ظهور الحالات الأولى للوباء على المستوى العالمي إلى غاية الكشف عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا بالمغرب في 2 مارس 2020. وقد اتسمت هذه المرحلة على وجه الخصوص بالعمل على وضع الترتيبات المؤسساتية للتصدي لهذاالوباء، وتوفير تقنيات الكشف والتحليل، ووضع آليات التواصل والتحسيس والتوعية والشفافية، فضلا عن المجهود الدبلوماسي وتتبع الوضع الوبائي والصحي على المستوى الدولي، وتطوير وتقوية الترتيبات الصحية وتفعيل مؤسسات حكامة تدبير الأزمة.

- **المرحلة الثانية** امتدت من 2 مارس إلى 25 ماي 2020، واتسمت بمقاومة جماعية، تمحورت حول الحجر الصحي الوطني الشامل. وشهدت هذه المرحلة على وجه الخصوص، تعبئة استثنائية للشعب المغربي خلف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، مع تميز خاص للمرابطين في الخطوط الأمامية لمواجهة الوباء، خاصة الأطر الصحية وقوات الأمن وعمال النظافة. كما تميزت هذه المرحلة بتقوية القدرات المؤسساتية من خلال إنشاء صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، وتوزيع الدعم على الأشخاص الذاتيين والاعتباريين، فضلا عن تقوية متواصلة للكفاءات والقدرات.

- **المرحلة الثالثة** امتدت من 25 مايو إلى 20 يوليوز 2020، أي منذ الإعلان عن خطة تخفيف تدابير الحجر الصحي، إلى تاريخ مصادقة البرلمان على قانون المالية التعديلي يوم 20 يوليوز 2020. تم التركيز خلال هذه المرحلة على الاستعدادات لتنفيذ إجراءات التخفيف من تدابير الحجر الصحي -محليا وتدريجيا -على ثلاث فترات. وبالموازاة مع ذلك، بدأ الاستئناف التدريجي للأنشطة، مع الحرص على التتبع الدقيق للوضع الوبائي والسيطرة على البؤر الجديدة للإصابة بالفيروس. و إلى جانب الشروع في أجرأة مقتضيات قانون المالية التعديلي، تم العمل على تهيئ وتعميم دلائل لاستئناف الأنشطة بشكل تدريجي مع الحرص على الاحترام التام للتدابير والإجراءات الوقائية. كما حرصت الحكومة خلال هذه المرحلة على تكثيف التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وعدد من القوى الحية بالبلاد.

- **أما المرحلة الرابعة** فقد امتدت من 20 يوليوز إلى نهاية سنة 2020، وقد شهدت هذه المرحلة الإعلان والاستعداد لعملية التلقيح الوطنية ضد فيروس كوفيد19-، وكذا الشروع في إعداد ترتيبات الإقلاع الاقتصادي وتضمين أهم عناصرها في مشروع قانون مالية 2021، من خلال جملة من التدابير غير المسبوقة التي اقترحتها الحكومة، والتي تفاعلت معها المؤسسة التشريعية بتقديم التعديلات المناسبة، في إطار تعبئة وطنية لكافة القوى الحية الممثلة في غرفتي البرلمان. كما تميزت هذه المرحلة باليقظة القصوى في مواجهة تقلبات الوضع الوبائي، والبحث عن اللقاح، وإعطاء الانطلاقة لعقود البرامج مع القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا من آثار الوباء، وتجديد الدعم للقطاعات المنكوبة والاستعداد للإقلاع الاقتصادي.

لم ينته الأمر بعد، ذلك أن مرحلة جديدة تلوح في الأفق وتتسم بجرعة أمل مشروعة وضرورية للمضي قدمًا من أجل مقاومة الوباء وتحقيق الإنعاش الاقتصادي».

وقد استند تدبير الجائحة كذلك على مقاربة قطاعية، مع الحرص على ضمان الاستقرار لكل قطاع على حدة:

- **المجال الصحة :** اتسم هذا المجال بمستوى عال من التلقائية والانسجام بين مختلف المتدخلين. فمنذ بداية الأزمة إلى غاية مرحلة الاستعدادات لتنفيذ الخطة الوطنية للتلقيح، شهد القطاع الصحي تقوية مطردة لقدراته، شملت القدرة على الكشف عن حالات الإصابة (زيادة تدريجية في عدد التحاليل التي يتم إجراؤها يوميًا)، والتكفل بالحالات في العناية المركزة، وتوفير بروتوكولات الرعاية الاستشفائية في المستشفيات أو في المنازل حسب الحالات.

- **المجال الاجتماعي :** في إطار مجهود غير مسبوق، اتخذت السلطات العمومية، ابتداء من مارس 2020، مجموعة من إجراءات المساعدة والدعم المباشر للتخفيف من الآثار السلبية التي تسببت فيها الجائحة. ويتواصل هذا الجهد من خلال العمل على تعميم التغطية الاجتماعية وإنشاء السجل الاجتماعي الموحد. وفي نفس السياق، شهد قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي عمليات ملاءمة سريعة من أجل ضمان استمرارية خدماته، كما تم تحيين المخطط الوطني لإنعاش التشغيل في ضوء الوضع الجديد الناتج عن الجائحة.

- **المجال الاقتصادي :** اعتبارا للطابع الأفقي للتدخل العمومي في المجال الاقتصادي، استفاد هذا القطاع من تجاوب سريع همَّ مجالات ذات أولوية، كقطاع الزراعة والصيد البحري ومختلف مكونات النسيج الإنتاجي، فضلاً عن السياحة وقطاع تنظيم المناسبات والتظاهرات. وقد تمكن المغرب بفضل هذا التجاوب السريع من توفير الوسائل اللازمة لموجهة الوباء، لا سيما فيما يتعلق بالمستلزمات الصحية والتطهيرية والتعقيمية. كما أن تلك التدابير الاقتصادية إكانت تهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل والاستعداد للإقلاع الاقتصادي، مع ضمان التوازنات الماكرو -اقتصادية.

- **مجال الإصلاحات الكبرى :** على الرغم من الإكراهات والعراقيل المصاحبة لهذه الأزمة، فقد كانت كذلك فرصة أساسية لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى المندرجة في إطار الإصلاحات الهيكلية. وهكذا، فإن تبسيط المساطر الإدارية، وإصلاح المؤسسات العمومية، وأجرأة حلول وتدابير الحكومة الإلكترونية، ورقمنة العديد من الإجراءات لفائدة المرتفقين، كانت كلها مبادرات وقرارات ميزت التدخل العمومي منذ بداية الأزمة، وسيستمر العمل بها بحول الله في المستقبل.

كما اعتمد تدبير الجائحة على أبعاد مجالية، أملتها ضرورة الالتقائية والانسجام. وبالفعل، وتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، شمل العمل العمومي عدة مستويات من التدخل، منها:

- **المستو ى الدولي بريادة دبلوماسية من مستوى عال** على الصعيدين الدولي والقاري، والتي أتاحت، منذ بداية الأزمة، تنظيم رحلات جوية لإعادة المغاربة الذين حوصروا بسبب الوباء في مدينة ووهان الصينية، ثم في مرحلة ثانية، وبمجرد ما سمحت الظروف الدولية، تنظيم رحلات لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج سواء من أو إلى بلدان الاستقبال. كما تم تنظيم رحلات للأجانب بالمغرب نحو بلدانهم، وتنظيم رحلات نقل المنتجات والمعدات الطبية الأساسية من المغرب في اتجاه البلدان الأفريقية لدعمها في مواجهة الجائحة، بأمر من جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، كجزء من تضامن المملكة مع بلدان القارة الإفريقية. وأخيرا مكنت هذه الريادة من نسج علاقات تعاون عملي بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية في إطار جهود مكافحة

جائحة كوفيد19، وكذا جعل المغرب من بين الدول الأولى في العالم التي ستتوفر على لقاح ضد هذا الفيروس.

- **المستوى الوطني**، مكن من تعبئة كافة المؤسسات والهيئات للقيام، وفق أفضل الشروط، بكل ما تتطلبه المساهمة في تحقيق الصمود والإقلاع.

- **المستوى الترابي**، بدءًا من خلايا اليقظة إلى فرق العمل والتدخل، بجميع التخصصات، ووصولاً إلى أصغر وحدة ترابية.

وقد أبان تدبير الجائحة عن مجال جديد للحكامة يطبعه التزام أخلاقي بالشفافية من خلال:

- **سياسية تواصلية استراتيجية على مستوى قمة هرم الدولة**، وذلك من خلال الخطب السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبلاغات الديوان الملكي، والتي شَكَّلَت خارطة طريق حقيقية لمواجهة الجائحة.

- **منهجية تواصلية سياسية وميدانية** باشرها رئيس الحكومة وجميع أعضائها المعنيين، إما خلال المحطات المؤسساتية، مثل جلسات المساءلة البرلمانية أو اجتماعات مجلس الحكومة، أو من خلال وسائل الإعلام والصحافة الوطنية أو الدولية.

- **منهجية تواصلية ذات طبيعة علمية وتقنية**، تكلفت بها السلطات العمومية بهدف ضمان التحسيس المنتظم والمستدام، والإخبار عن الإجراءات الاحترازية، والإجابة على أسئلة المواطنين والمقاولات.

- **منهجية تواصلية إدارية واقتصادية وحكاماتية**، وتتكفل بها جميع الجهات المختصة على مختلف مستويات المسؤولية، وذلك من أجل ضمان استمرارية الأنشطة مع احترام الإجراءات الأمنية.

وقد ركز تدبير الجائحة على الأمور الأساسية، مع الحرص على بلوغ النجاعة في الأداء مع ما يتطلب ذلك من:

- **ضمان الاستمرارية على مستوى الخدمات الإدارية**، مع الالتزام بالشفافية والتبسيط وسرعة الأداء.

- **تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الحكومي**، لا سيما التدابير التي لها علاقة مباشرة بتدبير الجائحة بغاية التخفيف من آثارها، خاصة في مجالات الصحة العمومية والتعليم والتكوين المهني والتعليم العالي، والاستثمار، والإصلاح الإداري، وتبسيط الإجراءات الإدارية، واللاتمركز، والتشغيل والبرامج الاجتماعية.

- **تكييف واعتماد وابتكار وتفعيل إجراءات استعجالية ملائمة** للحالة الراهنة التي تعيشها البلاد.

وفي الأخير، يمكن القول إن تدبير هذه الأزمة كرس تقليدا عريقا، يتجسد في «الصمود»، الذي جعل للمغرب، عبر الزمن، نموذجه الخاص بين الأمم، وهو صمود يتأسس على جملة من المستويات يبشر بمستقبل عنوانه الاستقرار والتقدم:

- **صمود على المستويين السياسي والمؤسساتي**، والتي ينبغي الإشادة به، في وقت أحدثت الأزمة، عبر العالم، تصدعات بين الفاعلين العموميين. وفي هذا الصدد، يشكل التضامن والتلاحم الذي أبانت عليه جميع القوى الحية للأمة وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مصدر فخر واعتزاز.

- **صمود على المستويات الصحية، الاجتماعية والاقتصادية**، مكن من رفع مختلف التحديات المرتبطة بها، متجاوزا في بعض الأحيان عددا من التوقعات. إذ استمر النظام الصحي في أداء خدماته، وبرزت قيم التكافل الاجتماعي وانطلق تنشيط العجلة الاقتصادية، رغم الخسائر المسجلة، على أمل استعادة دينامية النمو خلال سنة 2020.

- **صمود على المستويين النفسي والتقني وعلى مستوى الحكامة**، للأمة بأجمعها، دون استثناء، أنعش القدرة على الابتكار والإبداع، سواء داخل الأسر، أو لدى المقاولات، وبصفة خاصة لدى الشباب. هذا النوع من الصمود سيمكن المغرب من تحويل الأزمات إلى فرص جديدة.

مقدمة

في إطار المبدأ الدستوري المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة، عملت الحكومة على إصدار حصيلة تنفيذ برنامجها بطريقة منتظمة، وذلك بعد 120 يومًا الأولى من ولايتها، وفي متم سنة واحدة، وسنتين، وثلاث سنوات من هذه الولاية، وتم تعميم تقارير تتضمن هذه الحصيلة ونشرها على الموقع الإلكتروني (www.cg.gov.ma). ويندرج، هذا التقرير بدوره في إطار نفس المبدأ الدستوري.

ونظرًا لحجم الأزمة غير المسبوقة والتي لم يكن بالإمكان التنبؤ بها، فإن هذا التقرير الموجز، يهدف إلى تقديم وثيقة موجزة لحصيلة عمل الحكومة في تدبيرها لمكافحة جائحة كوفيد19- خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى31 دجنبر 2020.

ويمكن القول أن النجاحات الجماعية التي حققناها كانت أكبر بكثير من بعض حالات الصعوبات أو الإخفاقات، وقد استخلصت الحكومة من مختلف هذه المحطات الكثير من الدروس. فالحكومة مؤمنة بمبدأ التحسين والتطوير المستمِرَّيْن، وتعمل بشكل يومي على استخلاص العبر لمواجهة الطابع غير المتوقع للجائحة، من أجل حماية المواطنين وخدمتهم بشكل أفضل.

استجابة وطنية نموذجية ووحدة وتلاحم نموذجيان تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله

حظي تدبير المملكة المغربية للجائحة بترحيب وطني ودولي، حيث اتسم هذا التدبير، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، بالاستباقية والدقة والشمولية، في سبيل تحقيق هدف أساسي يتمثل في الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين وتعزيز الصمود الاقتصادي.

وتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تدخلت جميع مؤسسات وهيئات الدولة، وبطريقة شاملة ونموذجية تحقق تجاوب قوي للقوى الحية للأمة، وانخراط المواطنين، ومشاركة مختلف القطاعات (العسكرية والمدنية، العامة والخاصة، والمقاولات والجمعيات، والهيئات المنتخبة وهيئات الدولة) في مواجهة التحديات والرهانات.

لقد أعطى بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 17 مارس2020، الانطلاقة لتعبئة استثنائية، اتسمت بالتضحية والوطنية والتضامن. وطوال فترة إدارة هذه الأزمة، شكلت هذه القيم الخط التوجيهي لجميع الإجراءات لفائدة المواطنين، مع إيلاء الأولوية القصوى لصحة المغاربة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة دعم الفئات الهشة المتضررة والعمل على الحد من تأثيره السلبي على الوضع الاقتصادي للبلاد.

لقد كانت المملكة المغربية من أوائل دول العالم التي اتخذت الإجراءات الاحترازية وفرضت حالة الطوارئ الصحية في كامل التراب الوطني. كما اتخذت في مرحلة لاحقة كافة الاحتياطات اللازمة لتخفيف التدابير الاحترازية، مع تحقيق دينامية، قدر الإمكان، للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والرياضية والثقافية والتعليمية والتربوية.

وبفضل هذا التدبير، استطاعت بلادنا أن تكون في مستوى إكراهات هذه الظرفية وأن تستجيب لمتطلباتها، وذلك تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وبإشراف مباشر من جلالته، حتى قبل تسجيل أولى حالات الإصابة في بلدنا. كما تم عقد اتفاق شراكة رائدة للتزود، في أقرب وقت ممكن، بالدفعات اللازمة من اللقاح ضد وباء Covid-19، ووضع خطة تلقيح وطنية ضد هذا الوباء.

وقد أطرت الخطب الملكية خلال مناسبات عيد العرش في يوليوز 2020، وثورة الملك والشعب في غشت 2020، وافتتاح البرلمان في أكتوبر 2020، أفق العمل المستقبلي للأمة بأكملها، وحددت بوضوح إلزامية تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، وإنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار بهدف مواكبة الإقلاع الاقتصادي، وغيرها من الترتيبات والإجراءات الكبرى.

وشكلت هذه الظرفية الاستثنائية فرصة جديدة مكنت من التعبير عن إجماع كافة القوى الحية للأمة والتفافها وراء جلالة الملك حفظه الله، وهو إجماع ليس وليد اليوم، بل ممتد في الزمان كلما تعلق الأمر بالمصالح العليا للوطن والمواطن.

تضامن وطني يعكس القيم الأصيلة لمواطنينا.

أمر جلالة الملك بإنشاء الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا.

وقد شكلت هذه المبادرة الملكية السامية فرصة لإظهار المعدن الحقيقي للشعب المغربي مرة أخرى، وذلك من خلال الحماس العفوي الكبير للمساهمة في هذا الصندوق من قبل مختلف المؤسسات العامة، والقوى الحية للبلاد (الأحزاب والنقابات والإعلام والمجتمع المدني والجمعيات) والفاعلين الاقتصاديين وجميع المواطنين. وقد كان لذلك بالتأكيد تأثير إيجابي للحد من تداعيات هذه الجائحة.

وقد شكلت هذه الظرفية كذلك فرصة لإظهار القيم الحضارية العميقة للشعب المغربي، والتي تتجسد في التضامن والتعاون في الأوقات العصيبة وفي تماسك أبان عنه جميع المغاربة، وتناقلته العديد من المنتديات الإعلامية الوطنية والدولية.

وحـدة وطنيـة في مواجهة قضية واحدة

في إطـار المعركـة الصحيـة ضـد الوبـاء، وقفـت الأطـر الصحيـة في القطـاع العمومـي المـدني والعسـكري، وفي القطـاع الخـاص في الخطـوط الأماميـة، مضحـين براحتهـم وأمنهـم لحمايـة البـلاد والمواطنـين ضـد هـذا الوبـاء. الأمـر نفسـه ينطبـق عـلى القـوات المسـلحة الملكيـة، والأمـن الوطنـي، والـدرك الملـكي، والقـوات المسـاعدة، والوقايـة المدنيـة، والسـلطات المحليـة والمسـؤولين المنتخبـين، كل مـن موقعـه، مـن أجـل الحفـاظ عـلى النظـام العـام واسـتتباب الأمـن، والسـهر عـلى تطبيـق أحـكام حالـة الطـوارئ الصحيـة ميدانيـا وبمهنيـة عاليـة، وفي احـترام تـام للقانـون.

ومـن جهتهـا، لم تدخـر الأطـر التربويـة والإداريـة جهـدا للمسـاهمة في إنجـاح عمليـة التدريـس عـن بعـد وتنظيـم الامتحانـات، كـما حَـرَصَ جميـع موظفـي المرافـق العموميـة وجميـع المهنيـين عـلى تأديـة واجبهـم تجـاه المواطـن وضـمان اسـتمرارية الخدمـات الأساسـية. كـما تعبـأت المقـاولات وجميـع المهنيـين لتوفـير الضروريـات الأساسـية ومسـتلزمات النظافـة والوقايـة، وأبدعـت الطاقـات المبتكِـرة التـي تزخـر بهـا بلادنـا حلـولا جديـدة لتلبيـة الحاجيـات عـلى مسـتوى بعـض المعـدات الطبيـة.

في إطـار هـذا الزخـم والتعبئـة الوطنيـة، عـبرت الأحـزاب السياسـية والمركزيـات النقابيـة ومنظـمات المجتمـع المـدني عـن انخراطهـا القـوي في هـذه المعركـة، وأبـدت تفاعـلا إيجابيـا مـع جميـع القـرارات التـي اتخذتهـا الدولـة تحـت القيـادة الرشـيدة لصاحـب الجلالـة الملـك محمـد السـادس حفظـه اللـه. كـما قامـت وسـائل الإعـلام الوطنيـة بـدور رائـد في تنميـة الوعـي الجماعـي، ورفـع منسـوب التفاعـل مـع القـرارات العموميـة، ونـشر المعلومـات الصحيحـة ومكافحـة الكاذبـة منهـا.

كـما اضطلعـت كافـة المؤسسـات الدسـتورية، بمـا في ذلـك السـلطتين التشريعيـة والقضائيـة، والمؤسسـات والمقـاولات العموميـة، والمسـؤولون المحليـون والمنتخبـون، والمغاربـة المقيمـون بالخـارج، فضـلاً عـن القـوى الحيويـة الأخـرى في البـلاد، بمسـؤولياتها ومهامـا، وكانـت جميعهـا في مسـتوى هـذه اللحظـة الاسـتثنائية.

وعـلاوة عـلى الجهـات المذكـورة أعـلاه، يجـب عـدم إغفـال العديـد مـن جنـود الخفـاء الذيـن يـؤدون كل مـن موقعـه، أدوارًا أساسـية في تسـهيل الظـروف المعيشـية في هـذا الوضـع الاسـتثنائي.

ويشـكل هـذا التقريـر فرصـة أخـرى لتجديـد الإشـادة بجميـع هـؤلاء المتدخلـين، ورفـع أكـف الدعـاء بالرحمـة والمغفـرة للمتوفـين مـن المواطنـات والمواطنـين، والشـفاء العاجـل للمصابـين منهـم.

سلطة تنفيذية مسلحة برؤية موَحَّدَة وحكامة لتدبير الأزمة

عملت الحكومة في هذه المعركة على تحقيق اليقظة والاستباق، مع مراعاة الشفافية والتواصل من أجل التوعية الدائمة.

إنجازات الحكومة لم تنطلق من فراغ، بل اعتمدت على المكتسبات والخيارات الاستراتيجية التي راكمها المغرب منذ استقلاله: مؤسسات مركزية قوية، ومصالح خارجية فاعلة، وشبكة ترابية قوية للتأطير والقرب، وقدرة على تقديم الخدمات العمومية دون توقف، وتجهيزات وبنيات التحتية مقدرة.

وقد تُوِّجَت كل نقاط القوة هاته، بدينامية إصلاحية كان يشهدها المغرب قبل ظهور الوباء، والتي تجلت في عدد من الإنجازات والنتائج التي عرفتها المملكة، وهو ما أكدته المستويات التي بلغتها عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية متم عام 2019.

لقد اشتغلت الحكومة وتحملت مسؤولياتها في تكامل وانسجام والتقائية لمواجهة الطوارئ الصحية، والسهر على تحقيق الصمود الاجتماعي والاقتصادي وإعداد الإقلاع، مع التزام الشفافية والتواصل.

تدبير عبر أربع مراحل:

خلال هذا المرحلة غير المسبوقة والفريدة من نوعها في تاريخ المغرب المعاصر، والتي لم تنته بعد، تعبأت الحكومة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتحملت مسؤوليتها كاملة، كفريق موحد، واتخذت ما تتطلبه الظرفية من إجراءات وقرارات، بطريقة فعالة ومنظمة، وذلك على مدى أربع مراحل:

- **المرحلة الأولى: اليقظة والتحضير،**
- **المرحلة الثانية: إجراءات طارئة واستعجالية لمحاربة انتشار العدوى في إطار الحجر الصحي العام،**
- **المرحلة الثالثة: تخفيف الإجراءات الاحترازية واستئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية،**
- **المرحلة الرابعة: الاستعداد للإقلاع الاقتصادي مع الاستمرار في مكافحة الوباء.**

وبعد هذه المراحل الأربع، تستمر الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، بمعية مختلف الشركاء القطاعيين في مكافحة الوباء وآثاره، لا سيما من خلال الحرص على استدامة الدعم الاجتماعي، وتعميم التغطية الاجتماعية، وتعزيز المنظومة الصحية، وإعداد البرنامج الوطني للتلقيح، ورفع تحديات الإقلاع الاقتصادي كأولوية وطنية، وإنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار.

المرحلة الأولى 1

1 - المرحلة 1 : من اليقظة إلى التعبئة، أسس خطة المقاومة والمبادرة

الفترة المعنية: من فاتح يناير إلى 2 مارس 2020.

في مواجهة المجهول، كان على الحكومة ألا تترك مجالاً للارتجالية، وأن تستعد لكل السيناريوهات المحتملة. لقد كانت الخطوة الأولى تستوجب تملك الوسائل لفهم وتحليل الوضع الوبائي. فمنذ بداية انتشار الوباء على المستوى العالمي، عمل المغرب على تبني مخطط لليقظة الوبائية، مكن المغرب، وما يزال، من المتابعة الدقيقة لتطورات انتشار الفيروس.

1- تحيين وتكييف وتوسيع خدمات منظومة اليقظة الصحية للأوبئة

يتوفر المغرب، منذ شتنبر 2019، على منظومة لليقظة الوبائية من خلال مركز وطني ومراكز جهوية لعمليات طوارئ الصحة العمومية، وهي المنظومة التي تم وضعها في إطار تنفيذ «المخطط الوطني للصحة 2025».

ويعمل هذا النظام باستمرار، في إطار اليقظة الوبائية، على الإنذار المبكر لمواجهة الأوبئة المحتملة وطوارئ الصحة العمومية كيفما كان مصدرها، بما في ذلك أداء تمارين المحاكاة، ويندرج ضمن ذلك المراقبة المستمرة للأمراض المعدية عند حدوثها، مع ما يستوجب ذلك من استعدادات لكل ما من شأنه تهديد الصحة العمومية بسبب حالات الطوارئ والكوارث ومواجهة الأوبئة، لذلك تم تحيين وتحديث هذا النظام وضبطه وتوسيعه ابتداء من فتاتح يناير 2020.

ولقد تمكن المغرب بفضل هذا النظام من:

- رفع مستوى اليقظة والحذر في المركز الوطني لعمليات طوارئ الصحة العمومية بمجرد الإعلان عن الحالات الأولى للإصابة بفيروس كورونا في الصين؛
- بلورة ونشر المخطط الوطني للمراقبة والاستجابة لحالات عدوى فيروس كورونا، ومراقبة وضمان تتبع الوضع الوبائي الدولي؛
- تقييم المخاطر بشكل مستمر؛
- تعزيز نظام المراقبة الوطنية الوبائية لالتهابات الجهاز التنفسي الحادة؛
- إنشاء مراكز اتصال للإبلاغ عن الحالات المحتملة؛

- وضع برنامج لتعزيز قدرات المسؤولين الصحيين على المستوى الجهوي والإقليمي؛
- زيادة وتيرة التحاليل المخبرية تدريجياً من خلال توسيع شبكة المختبرات المجهزة لهذا الغرض.

2- تتبع وبائي دقيق على مستوى أصغر الوحدات الترابية:

لقد تم بفضل هذا النظام ضمان عملية تتبع ومراقبة وبائية دقيقة في الوقت الملائم، مما شكل مرجعا للحكومة وللسلطات المحلية واللجنة العلمية وكافة الجهات المسؤولة عن تدبير هذه الجائحة لاتخاذ القرارات اللازمة بناء على المؤشرات المستخلصة من الوضعية.

الحالة الوبائية المسجلة إلى غاية 31 دجنبر 2020

	الحالات الجديدة	إجمالي الحالات
الحالات المؤكدة	1861	439 193
الحالات المستبعدة	15 808	4 018 156
الوفيات	33	7 388
المتعافون	2 253	407 504
الحالات النشطة	24 301	

المؤشرات

مؤشر الإصابة التراكمي	1209,4 / 100000 نسمة
مؤشر الإصابة في 24 ساعة	5,1/100000 نسمة
نسبة الفتك	1,7%
نسبة التعافي	92,8%

المصدر : وزارة الصحة

فمنذ 2 مارس 2020، تاريخ تسجيل أول حالة في المغرب، إلى غاية 31 دجنبر2020، تم إحصاء 439.193 حالة إصابة مؤكدة، وتسجيل 7.388 حالة وفاة (تغمدهم الله برحمته وأسكنهم فسيح جناته) و4.108.156 حالة مستبعدة و407.504 حالة شفاء. وفي نفس التاريخ، بلغ عدد الحالات النشطة 24.301، كما بلغ معدل الإصابة التراكمي 1209,04 / 100.000 نسمة، ومعدل الإماتة 1,7 ٪، ونسبة الشفاء 92,8٪، وعدد الحالات الحرجة 1118 حالة.

وتتجلى أهمية نظام المراقبة أيضا في كونه وسيلة لتقييم نجاعة الإجراءات المتخذة، وتعديل القرارات للتوفيق بين ضرورة حماية الصحة المواطنين والحاجة إلى تنشيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من الزيادة التدريجية والمقلقة في عدد حالات الإصابة المسجلة، فإن المغرب، بحمد الله، وبفضل الإجراءات الاحترازية والوقائية الانتقائية التي اتخذها، تجنب السيناريو الأسوأ، إذ تجنب المغرب الانتشار السريع للعدوى وانهيار المنظومة الصحية الوطنية.

واستنادا على الاعتبارات العلمية والموضوعية، وبالنظر إلى الوضع الوبائي وتطوره، تم الإبقاء على حالة الطوارئ الصحية، وتمديد مدة سريانها منذ دخولها حيز التنفيذ في 23 مارس 2020، كما تُتَّخَذُ تدابير احترازية مشددة في بعض الأحيان لمواجهة تطور الحالة الوبائية على المستوى الترابي.

وتؤكد الأرقام المسجلة وتطورها، أهمية هذه التدابير الاحترازية التي يتم إقرارها في الوقت المناسب للحد من انتشار الفيروس. ومقارنة بتجربة بلدان أخرى، ظهر بها الوباء قبل المغرب، يبدو أن الاعتماد المبكر للحجر الصحي ببلادنا كان مناسبا وقرارا حكيما، حيث كان له أثر كبير في الحد من سرعة انتشار الفيروس ومن ارتفاع عدد الوفيات. وبعد تخفيف الحجر الصحي، أظهرت الإجراءات الاحترازية المشددة التي كانت تُتَّخَذُ على مستوى الأقاليم والعمالات بالمملكة أهميتها أيضا في التحكم في الوضعية الوبائية على المستوى الترابي.

3- نهج سياسة تواصلية يومية

منذ تفشي الوباء، التزمت الحكومة بمبدأ الشفافية والتواصل وتوعية المواطنين، مستنيرة في ذلك بالتعليمات الملكية السامية، وفي وفاء بالالتزامات الدولية للمغرب وحرصا على مصداقية المملكة وإشعاعها.

فحرصت، اعتبارًا من 24 يناير 2020، على بث يومي مفصل لتطور الوضع الوبائي، كما عملت في إطار الالتزام التواصلي على إعلام الرأي العام بشكل منتظم بجميع الجوانب المرتبطة بالظرفية الراهنة، بما في ذلك إجراءات التخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، واستمرارية الخدمات العامة، وإجراءات المواكبة والدعم في مواجهة الجائحة.

وفي هذا الصدد، عملت الحكومة على إطلاع المواطنين بالمستجدات بشكل مستمر من خلال البيانات والمقابلات الصحفية على قنوات الإذاعة والتلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي. كما تم إنشاء بوابة رسمية على الإنترنت، www.covidmaroc.ma، تتيح للمواطنين متابعة تطورات الوضع والإجراءات المتخذة، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات صحافية ونشر بلاغات منتظمة، وفق أشكال ووتيرة مناسبة طوال فترة الوباء.

ومنذ الأيام الأولى لانتشار الوباء، وضعت الحكومة أرقامًا هاتفية رهن إشارة المواطنين لدعمهم، وأطلقت فيما بعد تطبيقًا للهواتف المحمولة، يشكل آلية للوقاية ولتتبع المخالطين.

إضافة إلى ذلك، أخضعت الحكومة الطلاب العائدين من مدينة ووهان في الصين، بأمر من جلالة الملك نصره الله، لفترة حجر صحي حفاظا على سلامتهم وسلامة ذويهم.

4- الحفاظ على ما هو حيوي وحماية ما هو ضروري وإنقاذ الأساسي، لجعل المواجهة فعلية والإقلاع ممكنا

لقد تعبأت الحكومة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، ضمانا لحكامة تدبيرية ناجعة. وهكذا، تبنت الحكومة نظاما للحكامة يروم تحقيق الانسجام والالتقائية والتكامل في تدخلات مختلف الفاعلين، وخاصة مختلف السلطات والقطاعات المعنية.

ففي مواجهة ما لا يمكن التنبؤ به، اختار المغرب المقاربة الاستباقية، مع وضع السيناريوهات والاستعداد للعمل والمبادرة، من خلال لجنة القيادة العليا.

وفي مواجهة المجهول، اختار المغرب تغليب المنطق السليم والخبرة، وأحدث لذلك لجنة علمية وطنية.

أما في مواجهة المخاطر الاقتصادية، فقد بادر المغرب إلى إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية.

وهكذا، تم إعداد هندسة استراتيجية للمبادرة والاستجابة لمتطلبات الظرفية من خلال الآليات الثلاث التالية:

- **لجنة القيادة لمتابعة الوضع** الوبائي واتخاذ الإجراءات اللازمة، وتضم بشكل خاص قطاعات الصحة، والداخلية، والدرك الملكي، والمصالح الصحية العسكرية، والوقاية المدنية؛

- **لجنة علمية وتقنية وطنية** بوزارة الصحة تتولى رصد الجوانب الطبية والعلمية المتعلقة بهذا الوباء، وتوفير المرجعيات والأسس الطبية والعلمية للقرارات الحكومية، وكذا مواكبة التغيرات السريعة للوضع الوبائي؛

- **لجنة اليقظة الاقتصادية** تضم عدة قطاعات وزارية، إلى جانب ممثلين عن القطاع البنكي والمالي وفاعلين اقتصاديين، تتولى دراسة تداعيات الوباء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي واقتراح الحلول الملائمة لها.

وفي تكامل ودعم كاملين لهذه الهيئات، حافظ مجلس الحكومة على اجتماعاته بوتيرة منتظمة، لضمان التتبع المستمر واتخاذ القرارات اللازمة ودعم تنفيذ مختلف الإجراءات التي تم اتخاذها، كما شُكِّلَت لجنة وزارية للمواكبة عن قرب، والمراقبة الدقيقة للوضع الصحي والاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت تجتمع أسبوعيا وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

هذا وقد تم إنشاء خلايا لليقظة والمراقبة على مستوى مختلف القطاعات الوزارية لرصد تداعيات هذا الوباء على جميع المستويات والعمل على معالجتها.

المرحلة 2

II- المرحلة 2: مرحلة الحجر، اختبار الصمود بمعالم ملحمة وطنية

الفترة المعنية: من 02 مارس إلى 25 مايو 2020.

شهد المغرب تنظيم مسيرة جديدة وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكانت بدايتها مع ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا التي تم اكتشافها في 2 مارس 2020، حيث عملت الحكومة، وفي إطار العمل الشامل للدولة، على تكثيف وتقوية خطة المراقبة واليقظة الوبائية، وتقوية الإجراءات التحسيسية والتوعوية، كما أعطت الانطلاقة للترتيبات اللازمة على مستوى مختلف قطاعاتها، لبلورة خطة لربح هذه المعركة الكبرى.

فَتَحْتَ القيادة الرشيدة لرئيس الدولة، جلالة الملك حفظه الله، تمت تعبئة موارد استثنائية للاستجابة للظرفية ولتحقيق التفاعل الملائم، وقد أوضح البلاغ الصادر عن الديوان الملكي بتاريخ 17 مارس 2020 بالتفصيل التوجهات الاستراتيجية للاستعدادات والعمل المرتقب.

وباستباقية وتبصر مستمرين، تؤكد الملكية باعتبارها ضامنا للحمة الأمة، من خلال إمارة المؤمنين، دورها المركزي في استقرار وأمن وسلامة الوطن والمواطنين، وكذا من خلال قرارات كان لها وقعها الهام، من قبيل تعبئة القوات المسلحة الملكية، والتكرم بالعفو الملكي لفائدة مجموعة من المعتقلين، فضلا عن الإلتفاتة تجاه القارة الأفريقية، والتوجيهات للتدخل على المستوى الاجتماعي وإيلاء العناية للمقاولات والحركة الاقتصادية وتفعيل استراتيجية المناعة والصمود. وتنفيذا لهذه التوجيهات الملكية عملت الحكومة على اتخاذ وتطبيق مختلف الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل أمن وسلامة المواطنين.

ولقد أبان المواطنون والمقاولات والمجتمع المدني مرة أخرى عن مستوى عال من التضامن والتضحية ونكران الذات، حيث كان التعبير عن الفخر الوطني قويا وبشكل يومي، وكانت صور تكريم مختلف أبطال هذا النضال، خاصة أولئك الذين كانوا ولا يزالون في الخطوط الأمامية، تغزو المواقع الاجتماعية ومختلف وسائل التواصل.

1- في الخطوط الأمامية، العمل الصحي، والأمن والمساعدة والدعم المجالي-الترابي

بالإضافة إلى اليقظة والرصد الوبائي عبر جميع أنحاء البلاد، أُعطِيَت الأولوية لتعزيز موارد المنظومة الصحية الوطنية، وذلك بتقوية قدراتها في فترة زمنية قصيرة.

لقد تضافرت الجهود لتقوية قدرات بنيات الاستقبال، خاصة من خلال إنشاء وتجهيز المستشفيات الميدانية والعسكرية، بما فيها تلك التي ساهمت فيها السلطات المحلية، حيث تمت إضافتها إلى بنيات

استقبال مخصصة لرعاية المرضى المصابين بفيروس كورونا، والتي مكنت، في الفترة الممتدة من مارس إلى أبريل 2020، من:

- تجهيز 47 وحدة استشفائية مخصصة للمصابين بفيروس كورونا، تضم 1826 سريرًا في البداية، ويمكن تعزيزها وفقًا لتطور انتشار الوباء بكل جهة؛
- تعبئة 1214 سرير للإنعاش في المستشفيات العمومية (371 سرير في وحدات المستشفيات الجامعية)، بما في ذلك 800 سرير جاهز لاستقبال المرضى؛
- ضمان انخراط والتزام أصحاب العيادات الخاصة بتعبئة 504 أسرة إضافية للإنعاش وتعبئة الأطر الصحية والمعدات؛
- توفير طاقم طبي متخصص في الإنعاش متكون من 985 شخصًا؛
- إشراك 177 فندقًا ومركزًا سياحيًا في 38 مدينة بسعة تزيد عن 7600 سرير للاستقبال المجاني من أجل الحجر الصحي للحالات المحتملة، بالإضافة إلى بعض المهنيين الصحيين وموظفي وأعوان السلطة كتدبير وقائي حماية لهم ولأسرهم.

وفيما يتعلق بالمستشفيات الميدانية العسكرية، فقد تم إنشاء وتجهيز مستشفيين، أحدهما في بنسليمان بسعة 260 سرير، والآخر في النواصر بسعة 200 سرير، وكذلك بناء مستشفى ميداني مؤقت مخصص للمرضى المصابين بفيروس كورونا في مقر تنظيم المعارض بالدار البيضاء، على مساحة 20000 متر مربع بسعة 700 سرير.

الرفع من الطاقة الاستيعابية بالنسبة لعدد الأسرة الطبية بواسطة المستشفيات الميدانية

الجهة	العمالة / الإقليم	الموقع	السعة السريرية	بداية الإستعمال
الدار البيضاء سطات	بنسليمان	مستشفى ميداني	708	2020/06/15
الدار البيضاء سطات	الدار البيضاء آنفا	مستشفى ميداني	730	2020/05/01
الدار البيضاء سطات	الجديدة	مستشفى ميداني	504	2020/07/16
مراكش آسفي	بن جرير	قاعدة عسكرية	300	2020/05/14
طنجة تطوان الحسيمة	طنجة أصيلة	الغابة الدبلوماسية	1097	2020/07/18
الرباط القنيطرة	سيدي يحيى	مستشفى ميداني	900	2020/06/20
المجموع	6	6	4239	

وتماشيا مع التعليمات السامية المتعلقة بتقوية قدرات المنظومة الصحية الوطنية لتمكينها من مواجهة هذه الجائحة، تم تخصيص غلاف مالي بقيمة ملياري درهم من الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، لتغطية النفقات المتعلقة على وجه الخصوص بما يلي:

- شراء التجهيزات والمعدات الطبية للمستشفيات (1000 سرير إنعاش و550 جهاز تنفس وأجهزة أخرى)؛
- شراء الأجهزة اللازمة لإجراء التحاليل (أطقم أخذ العينات وأطقم الاختبار)؛
- شراء الأدوية؛
- تعزيز وسائل العمل لوزارة الصحة.

بالموازاة مع ما سلف، تمت تعبئة موارد بشرية إضافية لصالح المراكز الصحية المستقبلة للحالات.

ومن أجل تبسيط إجراءات اقتناء مختلف الأجهزة اللازمة، أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بتبسيط إجراءات تنفيذ نفقات وزارة الصحة وذلك من خلال استثنائها من تطبيق أحكام المرسوم 2-12-349 المؤرخ 20 مارس 2013 المتعلقة بالصفقات العمومية.

وتأتي هذه الإجراءات تأكيدا للالتزامات المتعهد بها في البرنامج الحكومي لفائدة قطاع الصحة الذي يُمثِّل أولوية وطنية. لذلك حرصت الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية على إقرار زيادات متتالية في ميزانية الصحة بلغت نسبة 33٪، لتنتقل ميزانية القطاع من 14 مليار درهم سنة 2017 إلى 18.7 مليار درهم عام 2020. هذا فضلا عن تحسين الإشراف والتأطير الطبي وشبه الطبي عبر تخصيص 4000 منصب مالي في الميزانية سنويًا منذ 2018 بدلاً من 2500 سابقًا. بالإضافة إلى ذلك، بذلت الحكومة جهودًا كبيرة لإنشاء مستشفيات وتعزيز قدراتها على الاستقبال.

2- رعاية طبية فورية للحالات المصابة وتوفير أرقام هاتفية وترتيبات للطوارئ

منذ بداية الجائحة، حرص القطاع الصحي على تنظيم عمليات تدخل الفرق الطبية في مختلف مراحل الإصابة. وفي هذا السياق يمكن التذكير بالإجراءات التالية:

- اعتماد وتحيين بروتوكول علاجي للتكفل بالحالات المصابة بعد المصادقة عليه من قبل اللجنة العلمية والتقنية الوطنية؛
- وضع خطة تنظيمية لتدبير الحالات المحتملة والمؤكدة بالمنشآت الصحية؛
- تأهيل المختبرات الوطنية المدنية والعسكرية لتشخيص الإصابات؛
- تحسين ظروف الاستقبال والإطعام إبان فترة الرعاية للأطر الصحية والمرضى؛
- المراجعة والتحيين المستمرين للبروتوكولات العلاجية وطرق التشغيل.

3- مواكبة وتأطير مستمرين للمواطنين

لقد امتثل غالبية المغاربة لأحكام الحجر الصحي وتعاونوا بشكل مثالي على هذا المستوى، علما بأن الأمر يتعلق أولا بمصلحة المواطن وأسرته وبيئته والوطن بشكل عام. وبالطبع فإن السلطات والهيئات على مختلف مستوياتها عملت على ضمان الاحترام الكامل لأحكام فترة الحجر الصحي، مع تطبيق القانون في حالات حصول أي انتهاك لمقتضيات الحجر الصحي والتدابير الاحترازية، بإيقاف الأشخاص المخالفين لأحكام هذه المقتضيات، وإحالة بعض الموقوفين على النيابة العامة.

وتبعا لذلك، بدأت رئاسة النيابة العامة منذ 24 مارس، تاريخ دخول حالة الطوارئ حيز التنفيذ، الإعلان عن عدد انتهاكات هذه الأحكام والجزاءات التي طبقت في حقها، بما في ذلك حالات عدم الامتثال لإلزامية ارتداء الكمامات. ولمكافحة «الأخبار الزائفة»، فتحت النيابة أيضًا التحقيقات المناسبة وباشرت ملاحقة الجناة المشتبه بهم.

إن الدافع وراء متابعة هذه الجرائم والاعتقالات والأحكام هو ضمان الفعالية وعدم تراخي السلطات العمومية والقضائية تجاه عدم الامتثال للقانون، ومن أجل تحقيق غايات الحجر الصحي والتدابير الأخرى ذات الصلة لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

وفيما يتعلق بإلزامية ارتداء الكمامة، تجدر الإشارة إلى أن ذلك لم يكن معمولا به في بداية الوباء، وفق رأي المختصين الوطنيين والدوليين وعلى رأسهم منظمة الصحة العالمية، غير أن تغييرات كبيرة طرأت بعد ذلك، وفرضت تغيير المقاربة وإقرارا إلزامية ارتداء الكمامة، ومن بين هذه المستجدات:

- حدوث تطورات مقلقة فيما يتعلق بالوضع الوبائي في بلادنا، حيث أصبحت الحالات المحلية تشكل الأغلبية، مع ظهور بؤر عائلية على عكس بداية الوباء لما كانت جميع الحالات حصريًا وافدة؛

- ظهور دراسات جديدة على المستوى العلمي، تبرز احتمال بقاء الفيروس في الهواء لبعض الوقت بعد عطس الشخص المصاب مثلا؛

- نجاح الحكومة في توفير الكمامات بكميات كافية.

وبناء على كل هذه لمستجدات أقرت الحكومة إلزامية ارتداء الكمامات، وعلى إثر تلقي شكاوى حول صعوبة حصول بعض المواطنين على الكمامات خلال الأيام الأولى من قرار الإلزام، سهرت الحكومة على توسيع وتسريع عملية التوزيع من خلال انخراط الصيدليات. ومنذ ذلك الحين، توفرت الأقنعة المنتَجَة محليًا بكمياة كافية، وبأسعار مناسبة، وبجودة ومعايير تستجيب لتلك المحددة من قبل السلطات المختصة.

4- التعليم، مع استمرار الخدمة للجميع

بعد تعليق الدراسة الحضورية يوم الاثنين 16 مارس 2020 في جميع المؤسسات التعليمية العمومية والخاصة، اتخذت الحكومة عدة إجراءات لضمان التعليم عن بعد، وذلك من خلال إحداث منصات إلكترونية لهذا الغرض، بفضل المشاركة القوية للأطر البيداغوجية والتقنيين والإداريين.

ولقد أعطت هذه الجهود دفعة قوية لإدراج التقنيات الجديدة في العملية التعليمية كداعم ورافعة للتعليم عن بعد. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة القصيرة، تمكنت فرق التدريس من تطوير محتوى رقمي أكبر مما تم إنجازه خلال العشر سنوات الماضية.

ومنذ ذلك الحين، تم العمل على قدم وساق لتطوير وتنويع وتعميم هذه العملية ومعالجة أي قصور قد ينجم عن عملية التعليم عن بعد.

أ- التربية الوطنية ترفع تحدي التعليم عن بعد

لقد تم الشروع في تنفيذ عملية التعليم عن بعد في 16 مارس 2020 من خلال المنصة الإلكترونية «TelmidTICE»، والتي تقدم محتوى رقميا يغطي جميع الفصول والمستويات والموضوعات الأساسية، حيث تقدم المنصة 4500 محتوى رقميا يغطي جميع المستويات بمتوسط 600.000 مستعمل في اليوم.

ودعما لهذا المجهود، تمت دعوة القنوات التليفزيونية بالقطب العمومي للانخراط في هذا الورش وبث دروس مصورة، وهو ما أتاح تغطية جميع المستويات من الصف الأول الابتدائي حتى السنة الثانية من البكالوريا، مما أفاد جميع التلاميذ والطلاب، لا سيما في المناطق القروية حيث 91 ٪ من السكان مزودون بأجهزة تلفزيون. ولقد شاركت في هذا المجهود الوطني أربع قنوات وطنية.

ومن أجل تمكين المعلمين من التواصل المباشر مع تلامذتهم، تم إطلاق الخدمة التشاركية المندمجة في نظام «مسار»، والتي مكنت من إحداث 723.966 فصلًا افتراضيًا بالتعليم العمومي وأكثر من 105.316 فصلًا بالتعليم الخاص.

التعلم عند بعد، للجميع

من أجل توفير خدمات التعلم عن بعد للجميع، عمل قطاع التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي، إلى جانب قطاع الصناعة والتجارة و الاقتصاد الأخضر و الرقمي، بتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات و الفاعلين الوطنيين الثلاث في المجال ذاته، على تعميممجانية الولوج، بصفة مؤقتة، إلى المنصات الرقمية المخصصة لهذا الغرض، عبر الأنترنت. و هكذا، تمكن مجموع المتعلمين و المتدربين منتلقي الموارد و المحتويات التعليمية في أحسن الظروف.

ب- التكوين المهني في محك اختبار التكوين عن بعد

مكنت مجموعة من التدابير من ضمان التكوين المهني عن بعد، بطريقة مندمجة. حيث تم أولاً وضع ناقلات رقمية للفصول الافتراضية والتي يمكن للمتدربين تنزيلها عبر الحسابات المخصصة لهم ابتداء من 19 مارس.

بعد ذلك، قامت الفرق التقنية بتوفير المحتوى التكويني على منصة إلكترونية لكافة القطاعات والمستويات.

وأخيراً، بدأت مؤسسات التكوين المهني الخاصة في تقديم دورات للتعلم عن بعد، مع وضع دليل للتكوين المهني الخاص في هذا الشأن، وهو الحل الذي هَمَّ حوالي 82 ألف متدرب.

ج- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الفضاء الرقمي

حرصت المؤسسات الجامعية على تمكين الطلاب من متابعة دراستهم من خلال:

- البوابات والمواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي العمومي التابعة أو غير التابعة للجامعات، وكذلك مؤسسات التعليم العالي الخصوصي؛
- استخدام المنصات الرقمية التفاعلية والتعليم عن بعد؛
- الإذاعة والتلفزيون.

وبخصوص التعليم العالي، تسجل الوزارة أن الجامعات تتوفر على منصات إلكترونية خاصة بها، تمكن من خلالها الأساتذة من وضع المحاضرات والدروس رهن إشارة الطلبة، بنسبة تغطية تتراوح بين 80% و100%.

تحت ضغط الأزمة، تسريع البحث العلمي

و إذ يتوفر على استراتيجية وطنية لتطويره في أفق سنة 2025، أخذ البحث العلمي منعرجا جديدا تحت تأثير الأزمة الناتجة عن تفشيالوباء. ذلك أن المغرب اختار تفعيل آلية دعم جريئة من أجل دفع الباحثين للاهتمام بمواضيع مرتبطة بالوضع الراهن. و هكذا، قام القطاعالمكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي بالإعلان، يوم 9 أبريل 2020، عن وضع برنامج دعم للأبحاث متعددة الاختصاصات في المواضيعالمرتبطة بالتصدي للجائحة. و خصص القطاع ميزانية 10 ملايين درهم لهذا الغرض.

و يهدف هذا البرنامج، على المدى الطويل، إلى تعبية فرق عمل من بين الباحثين، يمكن من خلق بيئة بحث حول الأوبئة، تبدأ، من حينه، فيطرح حلول، حسب التخصص، للتصدي لهذا الوباء. و هكذا، تم في مرحلة أولى تمويل 53 مشروع، تهتم 60% من هذه المشاريع بمواضيععلمية، طبية و تكنولوجية، تم تمويل 69% من احتياجاتها في الحين، فيما تهتم 25% منها بمواضيع اقتصادية و سياسية، أخذت نسبةتمويل تصل إلى 19%، و تحظى مواضيع العلوم الإنسانية و الاجتماعية بحصة 15%، بتمويل يصل إلى 12% من الميزانية. هذا، و قد تمإطلاق مرحلة ثانية، ستمكن من تمويل 88 مشروع بحث علمي، يهم 70% مواضيع طبية، تكنولوجية و علمية، 20% مواضيع اقتصادية وسياسية، و 10% مواضيع إنسانية واجتماعية.

5- الخدمات العمومية: التكيف والملاءمة، والاستمرار مع ضمان الجودة

نص المرسوم بمثابة قانون المتعلق بحالة الطوارئ الصحية على ضرورة استمرار تقديم الخدمات العمومية الأساسية، ولأجل ذلك اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى ضمان هذه الاستمرارية، مع الحفاظ على سلامة وصحة موظفي الإدارة العمومية والسلطات المحلية والمؤسسات العمومية، وكذا بالنسبة للمرتفقين والمتعاملين مع الإدارة.

أ- تدابير وقائية لصالح الموظفين

أصدرت الحكومة منشورا ينص على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحماية من انتشار الفيروس داخل الإدارات العمومية، والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي،

وتشـمل هـذه التدابـير:

- الحـد مـن عقـد الاجتماعـات والحـرص عـلى تقليـل عـدد المشـاركين باسـتخدام تقنيـات الاتصـال الجديدة قـدر الإمكان؛
- ضمان تقديم الخدمات عبر الإنترنت قدر الإمكان؛
- تنظيـم عمليـات اسـتقبال المرتفقـين في الحـالات اللازمـة، مـع الالتـزام الصـارم بالإجـراءات الوقائيـة التـي تقررهـا السـلطات؛
- وضع نظام التناوب في العمل إذا لزم الأمر، دون التأثير سلبًا على الخدمات المقدمة؛
- تعليـق الجلسـات في مختلـف المحاكـم ابتـداء مـن 17 مـارس بالتنسـيق مـع المجلـس الأعـلى للسـلطة القضائيـة ورئاسـة النيابـة العامـة باسـتثناء بعـض الجلسـات؛
- تعليـق احتسـاب الآجـال القانونيـة خـلال الأشـهر الأولى لحالـة الطـوارئ الصحيـة، وفـق أحـكام المـادة 6 مـن المرسـوم بمثابـة قانـون، إلا في حـالات محـددة.

وقـد تـم اتخـاذ هـذه التدابـير بالتـوازي مـع عمليـات التوعيـة وتعميـم تجهيـز المصالـح العموميـة بمنتجـات التطهـير والتعقيـم.

وعـلى خلفيـة هـذا الوضـع، قـررت الحكومـة تأجيـل جميـع مباريـات التوظيـف حتـى انتهـاء فـترة الحجـر الصحـي، مـع اعتبـار المباريـات التـي تـم الإعـلان عـن نتائجهـا النهائيـة حقـا مكتسـبا للمترشـحين الفائزيـن الذيـن سـتتم تسـوية أوضاعهـم الإداريـة لاحقًـا.

ب- تطويـر الخدمات الرقميـة للعمل عن بعد

وفقًـا للتدابـير الوقائيـة وبسـبب المخاطـر التـي يشـكلها التنقـل والاتصـال المبـاشر واسـتعمال الوسـائط الورقيـة، قامـت وكالـة التنميـة الرقميـة بتطويـر سلسـلة مـن الخدمـات الإداريـة الرقميـة بمـا في ذلـك:

- البوابة الرقمية لمكتب الضبط التي تسمح بإيداع المراسلات الإدارية عن بعد مقابل وصل؛

- الشباك الإلكتروني للبريد الإداري الذي يسمح للإدارات بتدبير مراسلاتها على المستويين المركزي واللامركزي؛

- التوقيع الإلكتروني الذي يمكن الإدارات من إضفاء الطابع اللامادي على المستندات الإدارية والتوقيعات الإلكترونية.

ج- تسريع التحول الرقمي

في إطار ورش التحول الرقمي للخدمات الإدارية، عملت الحكومة على تسريع ورش الإدارة الرقمية، والذي يروم إعادة هيكلة الخدمات الإدارية في اتجاه تكامل أفضل، وتبادل للبيانات، بالإضافة إلى إعطاء القوة القانونية للقرارات والتدابير الرقمية.

ومن أجل تطوير العمل عن بعد، بدأت الحكومة في بلورة رؤية شمولية تضم أيضًا الجوانب القانونية والتنظيمية اللازمة.

وفي نفس السياق، تم العمل على استكمال العديد من المشاريع التي بدأت قبل فترة الوباء، من قبيل ورش تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز تدخلات وكالة التنمية الرقمية، ورقمنة الخدمات المقدمة بالمحاكم وبالمحافظة العقارية وبالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وتشجيع البحث العلمي، فضلا عن الإجراءات المنصوص عليها في مخطط الإصلاح الإداري.

د- نقل عمومي ملائم للوضعية الوبائية

لقد تم اتخاذ إجراءات وقائية لحماية مستعملي النقل العمومي، وذلك من خلال تقليص سعة نقل سيارات الأجرة بنسبة 50٪، وإلزام حافلات النقل الحضري ومقطورات الطرامواي بعدم تجاوز السعة الثابتة، أي عدد المقاعد المتاحة.

كما تم إطلاق عملية واسعة النطاق للتنظيف والتعقيم المنتظم لوسائل النقل العمومي بمختلف أنواعه، بالتعاون مع السلطات المحلية.

6- مراقبة الأسواق وضمان وفرة موادها

بالموازاة مع استمرار دعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستهلاك، حرصت الحكومة على تزويد أسواق المملكة، مع إعطاء الأولوية للمواد الغذائية الأساسية اللازمة للأسر المغربية، والحرص على مراقبة منتظمة لمنع الزيادات في الأسعار غير المبررة، أو الممارسات المخالفة للمنافسة.

وتقوم اللجنة الوزارية ذات الصلة، وكذلك المصالح المعنية بمراقبة حالة تزويد الأسواق بشكل منتظم، من أجل مراقبة الجودة والأسعار والتوريد للمنتجات الأساسية، وخاصة المنتجات الغذائية، ويتم نشر بيانات صحفية بانتظام حول هذا الموضوع.

أ- توفير المواد الأساسية عبر الأسواق ومباشرة

من أجل ضمان تزويد الأسواق الوطنية بانتظام بالمنتجات الأساسية، ومراعاة لانخفاض وتيرة الإنتاج جراء تأثير وباء فيروس كورونا، تم إصدار سلسلة من القرارات المتعلقة بوقف تحصيل الرسوم الجمركية على القمح وبعض الخضروات، كما حرصت الحكومة على ضمان إمدادات ثابتة من غاز البوتان للأسواق.

لقد مكنت هذه الإجراءات بالفعل من ضمان توفير المنتجات الأساسية بالأسواق، وضمان الاكتفاء الذاتي، وبالتالي تجنب الاندفاع الذي حدث بشكل عرضي في بداية الأزمة بسبب معلومات كاذبة، مع التذكير بأن الجهات الوصية تسهر على حماية المستهلكين وضمان الأداء الطبيعي للأسواق.

في نفس الوقت، ومن باب التضامن النموذجي الذي أظهره المواطنون والجمعيات والمقاولات، قامت السلطات المحلية بتأطير عمليات دعم مباشر للأسر الأكثر احتياجًا، بعيدًا عن القنوات التقليدية للتوزيع.

ب- أدوات الوقاية في متناول الجميع وبأسعار منظمة

من أجل تنظيم الطلب على المنتجات الطبية وشبه الطبية، ولا سيما منتجات التطهير والتعقيم، ولتفادي أي زيادات في الأسعار، تدخلت الحكومة لدرء المضاربة وأي ممارسات غير تنافسية، وذلك من خلال تسقيف أسعار المعقمات الكحولية والكمامات الواقية، مع دعم أسعار هذه المواد. كما تم إخضاع الكمامات الطبية ووسائل التعقيم للإذن بالتصدير، من أجل تغطية الاحتياجات الوطنية كأولوية.

مقاومة كوفيد 19: صناعة الكمامات محليا بكميات وافرة منذ أبريل 2020

بإنتاج بلغ 100000 كمامة في اليوم، بعد بضعة أسابيع من بداية الأزمة، كان بإمكان المواطنين اقتناء الكمامات الواقية لدى جميع نقاطالبيع المعتمدة بما فيها الصيدليات، في جميع ربوع المملكة. و تزامن توفير الكمامات بكميات وافرة انقضاء بضعة أيام من بداية الحجرالصحي الشامل. و سهرا منها على ضمان وفرة العرض، عملت وزارة الصناعة، و التجارة و الاقتصاد الأخضر و الرقمي على عقد اتفاقياتمع تجار الجملة و موزعي المواد الصيدلية من أجل التزويد اليومي للصيدليات بهذا المنتوج. و هكذا، تم توفير 26,7 مليون كمامة رهن إشارة53 موزع على مستوى المراكز الجهوية، من أجل توزيع شامل انطلاقا من نهاية أبريل 2020. و في سبيل ضمان وفرة الكمامات و بفضلتعبئة 17 شركة صناعية حاصلة على شهادة الجودة، تمكن المغرب من بلوغ إنتاج أكثر من 6,8 مليون كمامة في اليوم، وصل في غضونشهر ماي إلى 8 مليون كمامة في اليوم. و للإشارة، بفضل الدعم العمومي المقدم من صندوق تدبير جائحة كورونافيروس كوفيد 19، تم تقديمعرض علبة من 10 كمامات للعموم بثمن 0,80 درهم للكمامة.

ج- تشجيع الإنتاج الوطني في قلب الانشغالات

تمت تعبئة القطاع الصناعي لإنتاج المعقمات والمعدات الطبية الوقائية، إذ تم في أسبوع تقريبا، تهيئة وتجهيز وحدة كانت مغلقة لفترة طويلة جراء حريق، لإنتاج «الإيثانول» والكحول للأغراض الطبية، ومنذ 22 مارس، بلغت الطاقة الإنتاجية لهذه الوحدة 240 هيكتولتر يوميًا.

كما تمت تعبئة الشركات المصنعة في قطاع النسيج لإنتاج الأقنعة من أنواع مختلفة بكميات كافية، مما وفر طاقة إنتاجية بلغت بضعة ملايين وحدة في اليوم، وذلك بعد أسابيع قليلة من الإنطلاق.

وقد أدى كل ذلك إلى إتاحة المنتجات المطهرة والكمامات الواقية لجميع المواطنين بأسعار معقولة.

من ناحية أخرى، تم حشد العديد من المهارات المغربية لتطوير أجهزة تنفس اصطناعية مغربية 100٪.

7- دعم اجتماعي واسع، لفائدة الفئات الأكثر هشاشة

علاقة بالدعم الاجتماعي، أصدر صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين، أوامره بتعليق أداء إيجارات المحلات التابعة للأحباس المكتراة المخصصة للتجارة والحرف والمهن والخدمات والسكنى، وذلك طيلة فترة حالة الطوارئ الصحية. ويعتبر هذا القرار جزءا من الرعاية السامية التي يحيط بها صاحب الجلالة المتضررين من آثار الجائحة.

ولقد تركزت جهود الحكومة خلال هذا الوضع الاستثنائي على الفئات الضعيفة، والمعرضة للمخاطر التي عانت على الفور من التداعيات السلبية للوباء.

وهكذا، وبناءً على مقترحات لجنة اليقظة الاقتصادية، اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات لصالح الأجراء والمقاولات، لا سيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدًا، فضلاً عن أصحاب المهن الحرة التي تواجه صعوبات بسبب الجائحة. كما اتخذت الحكومة سلسلة من القرارات الهادفة إلى دعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل والمتضررة من هذا الوضع.

أ- أجراء القطاع الخاص

اقترحت لجنة اليقظة الاقتصادية إجراءين رئيسيين لفائدة الأجراء المتوقفين عن العمل، يتعلق الإجراء الأول بتخصيص تعويض جزافي شهري صافٍ قدره 2000 درهم لصالح الأجراء والمشَغَّلين بموجب عقد الادماج، والصيادين، والعاملين في المقاولات التي تواجه صعوبة والمنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعلن عنها في فبراير 2020. ويغطي هذا التعويض الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020 (التعويض المتعلق بالفترة من 15 إلى 31 مارس بلغ 1000 درهم). ولقد تم تسجيل أكثر من 810.155 أجيرا و13.225 مقاولة استفادوا من هذا الإجراء. بينما يهم الإجراء الثاني **الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية** (AMO) والتعويضات العائلية برسم نفس الفترة الزمنية.

ولتنفيذ هذه الإجراءات، تم اعتماد القانون رقم 25-20 يقضي بسن تدابير استثنائية لصالح أرباب العمل المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعمال المصرح بهم، الذين يعانون من تداعيات انتشار وباء Covid-19.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تهدف أيضًا من خلال هذه الإجراءات دعم المقاولات التي تواجه صعوبات، من خلال دعمها في الحفاظ على مناصب الشغل.

ب- العاملون في القطاع غير المهيكل

على غرار الإجراءات التي استفاد منها الأجراء، قررت الحكومة دعم هذه الفئة على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وتمثلت في توزيع المساعدات المباشرة على الأسر المسجلة في نظام المساعدة الطبية راميد RAMED، والعاملة في القطاع غير المهيكل، والتي فقدت مورد دخلها بسبب الحجر الصحي. ومنذ بداية أبريل 2020، تلقى المستفيدون مساعدات بقيمة 800 درهم للأسر المكونة من فردين أو أقل، و1000 درهم للأسر المكونة من ثلاثة إلى أربعة أفراد، و1200 درهم للأسر التي يزيد عدد أفرادها عن أربعة أفراد. وبفضل تضافر جهود الجميع، تم بلوغ متوسط يومي يقدر ب 200 ألف مستفيد، مع بذل جهد خاص لتغطية المناطق القروية عن طريق الوكالات المتنقلة. وقد شمل هذا الدعم قرابة 2.3 مليون أسرة، 38٪ منها بالمناطق القروية.

- **المرحلة الثانية:** وتخص الأسر غير المستفيدة من نظام راميد والعاملة في القطاع غير المهيكل، والتي فقدت دخلها بسبب الحجر الصحي. وتمت معالجة طلبات هذه الفئة ابتداء من 10 أبريل 2020 من خلال منصة إلكترونية مخصصة لذلك (www.tadamoncovid.ma)، إذ تم التنفيذ الفعلي للمساعدات بمبالغ مماثلة لتلك المخصصة للأسر المستفيدة من نظام راميد، وقد همت هذه العملية حوالي مليوني (2) أسرة.

وقد تمت مراجعة كبيرة لعملية دعم هاتين الفئتين، خاصة الأشخاص الذين اشتكوا من عدم التوصل بالدعم، من خلال منصة مخصصة لتلقي الشكاوى ومعالجتها. وبعد المراجعة، تمكنت عدة آلاف من الأسر إضافية الحصول على هذه المساعدة المباشرة.

فيما يتعلق بالمساعدة المباشرة للأسر المحتاجة، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تعمل منذ أكثر من سنة على وضع آليات جديدة لعقلنة وتجويد تقديم المساعدات الاجتماعية، ويتضمن هذا الورش عددا من المشاريع المهيكلة، لا سيما ما يتعلق بتنظيم وترشيد آليات المساعدة المباشرة وتجويد حكامتها، وتحسين منظومة الاستهداف.

ولهذه الغاية، تم اعتماد القانون رقم 72.18 المتعلق بآلية استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإنشاء وكالة السجل الوطني، فضلاً عن السجل الاجتماعي الموحد.

مؤسسات الحماية الاجتماعي في قلب الحدث

اتخذت مؤسسات الحماية الاجتماعية مجموعة من التدابير الوقائية على مستوى جميع العمالات و الأقاليم. ذلك أنها، وعيا منها بالدور المنوطبها، قررت، هذه المؤسسات، الحد من الزيارات و الأنشطة الخيرية التي تستوجب الدخول في اتصال مباشر مع النزلاء و المستفيدين. كما تمفي نفس الإطار تشديد شروط الولوج إلى هذه المؤسسات، مع الالتزام بالتدابير الاحترازية، بما فيها تطهير اليدين، ارتداء الكمامة الواقية،تغطية الفم أثناء العطس، تهوية المرافق و الأفرشة و استعمال كافي للمطهرات و وسائل التعقيم.

و في نفس الإطار، تم إنشاء غرف للعزل الصحي، يتم استقبال الوافدين الجدد فيها، مع المراقبة و التتبع الصحي لمدة 14 يوم. و كلما ظهرتأعراض على أحد النزلاء إلا و تم تحويله لمصالح الرعاية الطبية، في انتظار جديد حالته الصحية.

و عملت دور الحماية الاجتماعية على تزويد النزلاء بكل المعلومات الضرورية حول تطور الوضعية الوبائية بالمغرب، حتى يتم تفادي أية حالةذعر نتيجة الأخبار الزائفة، و من أجل دفع النزلاء إلى أخذ الحيطة والحذر من هذا الوباء و اتباع جميع وسائل الوقاية و الاحترازاتالضرورية.

ج- حالات الهشاشة

على عكس الميسورين وجزء من الطبقة الوسطى، وخاصة أولئك الذين لديهم دخل ثابت كالرواتب وغيرها، وجد جزء من المواطنين أنفسهم للأسف بين عشية وضحاها دون أي دخل، ويزداد الوضع قلقًا عندما يتعلق الأمر بكبار السن، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمصابين بالأمراض المزمنة.

وحرصت الحكومة على مضاعفة جهودها لتخفيف العبء على هذه الفئات من خلال سلسلة من الإجراءات، أهمها:

1- الأطفال في وضعية هشاشة

من أجل حماية هؤلاء الأطفال من عدوى فيروس كورونا، تم وضع خطة عمل تشمل تدابير استعجالية مخصصة للأطفال في مؤسسات الحماية الاجتماعية وكذا أطفال الشوارع. وتهدف هذه الإجراءات بشكل خاص إلى:

- تعزيز خدمات القرب من خلال دعم مشاريع الجمعيات الهادفة إلى التعامل مع الانعكاسات الاجتماعية خلال فترة الحجر الصحي؛
- وضع آليات رصد ومتابعة لحماية الأطفال من العنف؛
- تقديم الدعم النفسي للأطفال داخل مؤسسات الحماية الاجتماعية.

2- الأشخاص في وضعية إعاقة

بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها بعض الإدارات لفائدة موظفيها في وضعية إعاقة، حرصت الجهات المعنية على:

- إنشاء خلايا الاتصال والمعلومات والإرشاد في إطار برنامج «رفيق» المتاح لأسر المصابين بالتوحد؛
- وضع مداومة بيداغوجية لضمان استمرارية أنشطة المراكز المعنية بتعليم الأطفال ذوي الإعاقة.

وفي هـذا الصـدد، تلقـت الحكومـة مذكـرات مـن عـدد مـن الفاعلـين الاجتماعيـين في مجـال الإعاقـة، تضمنـت سلسـلة مـن الملاحظـات والمقترحـات، جـزء كبـير منهـا أخذتـه الحكومـة بعـين الاعتبـار ضمـن الإجـراءات التـي اتخذتهـا لفائـدة هـذه الفئـة في مواجهـة الجائحـة.

3- الأشـخاص بدون مأوى قار

عملـت الحكومـة عـلى تقديـم خدمـات المسـاعدة الاجتماعيـة للأشـخاص الذيـن يعيشـون في الشـوارع وحمايتهـم مـن انتشـار فـيروس كورونـا، وذلـك مـن خـلال تعبئـة وتجهيـز فضـاءات للرعايـة (بلـغ عددهـا أكـثر مـن 145 موقعـا) وخدمـات الاسـتقبال والإقامـة والتمويـن.

وقـد تـم تشـكيل لجنـة مركزيـة ولجـان إقليميـة لليقظـة لضـمان تتبـع هـذه الفئـة والسـهر عـلى تعقيـم فضـاءات الاسـتقبال. كـما نظمـت السـلطات المحليـة جـولات لتحديـد مـكان الأشـخاص في وضعيـة الشـارع. بفضـل هـذا الجهـد الجماعـي – الموظفـون وأعـوان الإنعـاش الوطنـي والهـلال الأحمـر المغـربي والسـلطات المحليـة والسـلطات الإقليميـة والمجتمـع المـدني والمتبرعـون – تمـت رعايـة حـوالي 6230 شـخصًا بـلا مـأوى، وإعـادة 1699 شـخصًا منهـم إلى عائلاتهـم قبـل 19 أبريـل 2020.

4- الأشخاص المسنون

انطلقـت عمليـة «السـلامة» بشـكل خـاص لدعـم كبـار السـن، وتهـدف تزويـد هـذه الفئـة بـ «حقيبـة السـلامة» للنظافـة والوقايـة مـن فـيروس كورونـا في مؤسسـات الحمايـة الاجتماعيـة في الربـاط والـدار البيضـاء وفـاس وطنجـة كخطـوة أولى.

5- النسـاء في ظروف صعبة

اتخـذت الحكومـة سلسـلة مـن الإجـراءات الطارئـة لدعـم النسـاء في ظـروف صعبـة وضحايـا العنـف والنسـاء في وضعيـة إعاقـة والنسـاء المسـنات.

وقـد تـم إطـلاق حملـة لضـمان متابعـة حـالات العنـف المبلـغ عنهـا والتنسـيق لتسريـع التدخـلات. كـما تهـدف إلى توفـير سـكن للضحايـا أو إعادتهـم إلى منـزل الزوجيـة في ظـروف آمنـة، وتـم التنسـيق في ذلـك مـع مؤسسـة الإنعـاش الوطنـي لمتابعـة الحالـة الصحيـة للعاملـين والمسـتفيدين مـن الخدمـات التـي تقدمهـا مراكـز اسـتقبال النسـاء في ظـروف صعبـة.

د- النزلاء في المؤسسات السجنية

أصدر جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتاريخ 5 أبريل 2020، عفواً ملكياً عن 5654 معتقلاً تم اختيارهم على أساس معايير إنسانية وموضوعية، مع مراعاة سنهم وحالتهم الصحية غير المستقرة، وكذلك حسن السلوك والانضباط الذي أظهروه طوال فترة سجنهم. ووفقًا للتعليمات الملكية، خضع المستفيدون من العفو الملكي للمراقبة والفحوصات الطبية، وكذلك الحجر الصحي اللازم في منازلهم لضمان سلامتهم.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لتوجيهات جلالته، تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية نزلاء السجون من مخاطر انتشار فيروس كورونا، ومنها:

- تقليص عدد الزوار للشخص الواحد؛
- العزل تحت إشراف طبي لمدة 14 يومًا للمحتجزين الجدد القادمين من دول أجنبية (المنشأ أو العبور) للتأكد من وجود أو عدم وجود العدوى؛
- إيلاء اهتمام خاص لفئات المحتجزين المستضعفين (المرضى، كبار السن، النساء، الأطفال القاصرون، إلخ)؛
- إخضاع المعتقلين العائدين من المحاكم والمستشفيات للفحوصات الطبية قبل سجنهم؛
- التقديم الإجباري للموقوفين الذين سيتم نقلهم إلى جهات أخرى، على الطاقم الطبي في المؤسسة الإصلاحية قبل نقلهم إلى وجهتهم؛
- تخصيص فضاء للموقوفين الجدد لإخضاعهم أولا للفحوصات الطبية بالمنشأة السجنية.

8- ما وراء الحدود الوطنية، عمل متواصل من أجل مواطنينا بالخارج

آلاف المغاربة كانوا خارج بلدهم قبل قرار إغلاق الحدود، وأجبرتهم ضرورات حالة الطوارئ الصحية على البقاء خارج التراب الوطني، مما استلزم ربط الاتصال بشكل دائم معهم وكذا مع المغاربة المقيمين بالخارج.

وإذا لم يكن من الممكن إعادة هؤلاء المواطنين في حينه، لاعتبارات موضوعية، فقد تمت تعبئة البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية للمملكة المغربية، تنفيذا للتوجيهات الملكية، لدعمهم في هذه الظروف الاستثنائية.

وتحقيقا لهذه الغاية، أقدمت التمثيليات المغربية على تنفيذ سلسلة من الإجراءات، منها:

- إحداث خلايا مكلفة بمراقبة أوضاع المغاربة العالقين بالخارج على مستوى الإدارة المركزية، وفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية؛
- التكفل بإقامة الأشخاص غير القادرين على تغطية تكاليف إقامتهم وإطعامهم؛
- تغطية تكاليف اقتناء الأدوية للمصابين بالأمراض المزمنة وتكاليف التدخلات الجراحية العاجلة؛
- توفير طاقم طبي للاستشارات المجانية؛
- إقامة اتصالات دائمة من خلال منصات إلكترونية وأرقام هواتف محمولة مخصصة لهذا الغرض على المستوى المركزي، وفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية؛
- التدخل لدى الجهات الأجنبية المختصة لتمديد رخص الإقامات المنتهية؛
- تغطية تكاليف دفن الموتى بالمقابر الإسلامية.

ويجب التذكير أيضًا أن مكتب الصرف قد مكّن هذه الفئة من الاستفادة من حصة مالية سياحية استثنائية.

9- في خضم المقاومة الصحية، المعركة الاقتصادية

حددت الحكومة هدفاً أساسياً خلال هذه الفترة الحرجة، يتجلى في إعطاء الأولوية للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، والحد من عدد ضحايا الوباء، وذلك بإقرار حالة الطوارئ الصحية والاختيار المبكر للحجر الصحي الشامل من أجل تفادي انهيار المنظومة الصحية، مما ساعد في الحد من سرعة انتشار الفيروس وتسطيح منحنى العدوى.

غير أن هذه القرارات لم تكن بدون أثر على الاقتصاد الوطني، مما جعل الحكومة تركز جهودها أيضا في اتجاه هدفين مزدوجين: دعم صمود الاقتصاد الوطني، من جهة، والعمل على إنعاشه، من جهة أخر.

أ- تأثير قوي على الاقتصاد الوطني

كان للإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها، وكذا الوضع على المستوى الدولي، تأثير كبير على الدينامية الاقتصادية ونشاط المقاولات، وكذا على المالية العمومية. وقد اضطرت العديد من المقاولات إلى إيقاف نشاطها كليًا أو جزئيًا، وتأثرت العديد من القطاعات بشدة كالسياحة، والقطاعات الموجهة للتصدير وصناعة السيارات، بالإضافة إلى تداعيات ذلك على القطاعات ذات الصلة. كما يعاني قطاع النسيج بسبب الاضطرابات في أسواق التوريد في آسيا بشكل عام، وفي الصين بشكل خاص، إلى جانب تراجع الطلب الخارجي خاصة من إسبانيا وفرنسا.

تدبير الأزمة من الجانب الاقتصادي : تصميم في مستوى التحدي

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن الفصل الأول من سنة 2020 كان يتجه في منحى إيجابي على المستوى الاقتصادي، بالرغم من آثارالأزمة التي بدت تجلياتها على الاقتصاد الوطني منذ بداية شهر مارس 2020.

و هكذا، فإن الاقتصاد الوطني سجل، في مستهل سنة 2020، وضعا سليما للمالية العمومية، من خلال فائض يقدر ب 6,3 مليار درهم،مقارنة بعجز وصل ل 4,5 مليار درهم خلال السنة الفارطة. و سجلت مجموع المداخيل ارتفاعا بنسبة 8%، وهو ما يوضح أن بداية السنةسجلت مؤشرات جد مهمة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، نسبة البطالة، حجم الاستمارات الخارجية المباشرة بالإضافة إلى تقدم المغرب في عدد مهم من التصنيفات على المستوى الدولي.

و بفضل هذه المكاسب، استطاع المغرب أن ينجح في بلورة خطة اقتصادية في مستوى تحديات الجائحة، خصص لها تصميما خاصامن أجل حوكمة خطة العمل.

و بالتالي، قررت الحكومة المغربية خلق لجنة اليقظة الاقتصادية، عهدت رئاستها إلى وزارة الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة. و قد تكلفت هذه اللجنة بدراسة آثار الجائحة على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي و اقتراح حلول آنية. و لهذا الغرض، عقدت هذه اللجنة سلسلة من الاجتماعات، بحضور الوزراء المختصين، و ممثلي أرباب العمل، و جميع الفرقاء المعنيين، تكللت بقرارات توافقية مهمة من أجل تنظيم المقاومةالاقتصادية أمام آثار الجائحة، و التي تم رصد ميزانيتها ضمن مداخيل الصندوق الوطني الخاص بهذا الغرض الذي تم إنشاءه بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده. و كانت قد بلغت هذه المداخيل خلال أسابيع قليلة ما مجموعه 32,5 مليار درهم.

من جهة أخرى، تم تعميم دورية لرئيس الحكومة، يحث من خلالها الإدارات و المؤسسات العمومية، على ترشيد النفقات و توجيهها لما يصبفي أولويات الوضعية الراهنة، بما يضمن التصدي للآثار الصحية، الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، إلى غاية نهاية يونيو 2020.

و قد فتحت الأزمة أيضا منافذ جديدة و فرص استثمار للكثير من المقاولين و رواد الأعمال. ذلك أن الحكومة عملت من جهتها على تشجيع بعض التحولات، من خلال برنامج «امتياز للتكنولوجيا»، و الذي يدعم المقاولات الصغرى و المتوسطة التي تستثمر في المواد و المنتوجات التي تمكن من مواجهة الجائحة، كإنتاج الكمامات الواقية، و آلات التنفس و غيرها.

و قد سهرت لجنة اليقظة الاقتصادية، من خلال اجتماعات دورية، على تتبع أوضاع الشركات، خاصة في القطاعات الأكثر تضررا، و طرح حلول دعم و تشجيع من أجل الحفاظ على الأنشطة و مناصب الشغل، بما في ذلك إمكانية تأجيل أداء المستحقات الضريبية و صرف تعويضات لأجراء القطاع الخاص في حالة توقف مؤقت عن العمل.

وقد هددت التداعيات غير المسبوقة لهذا الوباء بحدوث ركود اقتصادي عالمي، وهو ما سيؤثر سلبًا على الاقتصادات الوطنية، بما في ذلك الاقتصاد المغربي.

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي، ولا سيما ما يخص صادرات الصناعات الجديدة وعائدات السياحة، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى انخفاض الطلب المحلي وتباطؤ النشاط الإنتاجي وانخفاض الاستهلاك. وهكذا فقد كان من المنتظر أن تكون هناك تداعيات سلبية على حياة المقاولات، وأداء الاقتصاد الوطني، والتوازنات الماكرو اقتصادية، وعلى التجارة وميزان الأداءات.

تطور مؤشرات الصادرات و الواردات

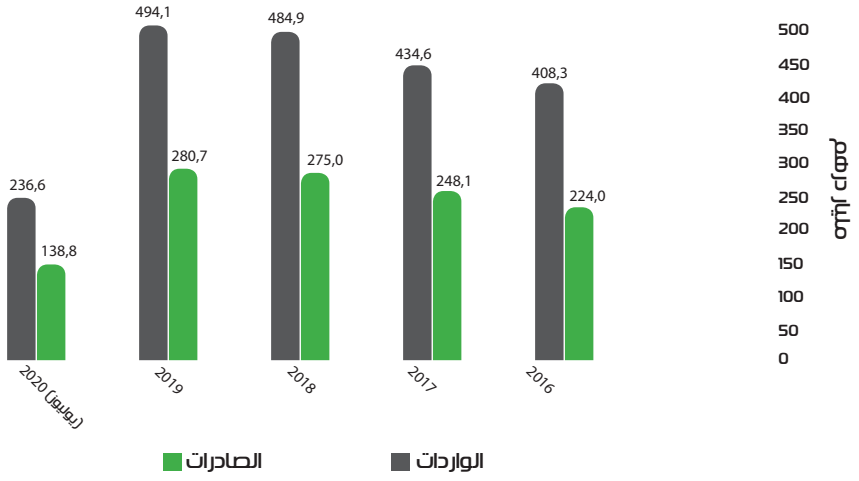

مصدر: مكتب الصرف

وفي هذا الصدد، بذلت الحكومة قصارى جهدها لتقديم الدعم والمساعدة للمقاولات التي تواجه صعوبات نتيجة لهذا الوباء، في حين كانت المقاولات التي استطاعت مواجهة هذا الوضع مدعوة للمساهمة في الجهد الجماعي الوطني من خلال متابعة أنشطتها الإنتاجية والحفاظ على مناصب الشغل والوفاء بالتزاماتها.

إن قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز هذه الأزمة تعتمد على التعاون الوثيق بين الحكومة وكافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. لذلك، وابتداء من أبريل 2020، أنشأت الحكومة آلية للاتصال الوثيق المستمر مع هؤلاء الفاعلين، وعقد مختلف القطاعات الحكومية اجتماعات مع ممثلين عن كافة الأنشطة الاقتصادية المتضررة من تداعيات الجائحة.

وخلال الاجتماعات القطاعية، حرصت الحكومة، في إطار الحوار مع مختلف الفاعلين، على التوفيق بين التدابير الوقائية التي تمليها الحالة الوبائية، وبين المتطلبات الأساسية للصمود، في أفق استئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وبالموازاة مع الإجراءات الظرفية الاستعجالية، تم تركيز الجهد على بلورة الدلائل العملية لاستئناف أنشطة القطاعات المختلفة، وكذلك سيناريوهات تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إعادة التشغيل التدريجي لمختلف القطاعات الإنتاجية.

ب- المقاولات في قلب آليات الدعم

فيما يتعلق بالمقاولات، خاصة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وكذلك المهن الحرة التي تعطلت أنشطتها بشكل كبير، بل توقفت في بعض الحالات، اتخذت الحكومة تدابير تتعلق بتخفيض التكاليف، ودعم خزينة المقاولات، ودعم الاستثمار وتسهيل ولوج الأسواق، وتيسير الخدمات الرقمية للمقاولات.

1- تخفيف التكاليف

تم اتخاذ هذا التدبير لفائدة المهنيين فور الإعلان عن الحجر الصحي، ولا سيما من خلال:

- تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار «leasing» بالنسبة للمقاولات، إلى غاية 30 يونيو 2020 دون أداء رسوم أو غرامات؛

- تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 20 مليون درهم برسم السنة المالية 2019، من تأجيل تقديم الإقرارات الضريبية حتى 30 يونيو 2020 إذا رغبت في ذلك؛

- تعليق المراقبة الضريبية والإشعار للغير الحائز حتى 30 يونيو 2020.

2- دعم خزينة المقاولات

تم العمل على دعم خزينة المقاولات، لا سيما من خلال:

- تسريع أداء مستحقات المقاولات، خاصة الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، لتقليل الضغط على مواردها والسماح لها بالوفاء بالتزاماتها المالية؛

- إحداث آلية ضمان جديدة على مستوى صندوق الضمان المركزي تسمى ضمان أوكسجين «DA-MANE OXYGENE»، مخصصة للمقاولات التي تدهورت سيولتها النقدية بسبب تراجع نشاطها والتي لا يتجاوز رقم معاملاتها 200 مليون درهم أو ما بين 200 و 500 مليون درهم ويهدف هذا المنتوج الجديد إلى تعبئة تمويل بنكي إضافي يغطي 95% من مبلغ القرض؛

- إحداث قرض بدون فائدة للمقاولين الذاتيين المتأثرين بالجائحة والذي يمكن أن يصل إلى 15 ألف درهم. هذا الرصيد المتاح ابتداء من 27 أبريل 2020، يتم تسديده على فترة تصل إلى 3 سنوات مع مدة إعفاء تبلغ سنة واحدة، وستتم تغطية الفوائد ذات الصلة بالكامل من قبل قطاع التأمين، كما سيساهم هذا الأخير بمبلغ 100 مليون درهم في آلية الضمان التي أنشأتها الدولة من خلال صندوق الضمان المركزي.

3- دعم الاستثمار وتسهيل الولوج إلى الأسواق

لقد تجلى هذا الدعم في عدة إجراءات، من أبرزها:

- برنامج «امتياز تكنولوجي» الذي يدعم استثمار المقاولات الصغيرة في تصنيع المنتجات والمعدات لمواجهة وباء كوفيد 19-، ويسمح لهذه المقاولات بالاستفادة من تمويل يصل إلى 30% من إجمالي مبلغ الاستثمار، وبحد أقصى يصل إلى 10 مليون درهم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة و 1.5 مليون درهم للمقاولات الصغيرة جدًا؛

- اتخاذ الإجراءات المصاحبة لصالح المؤسسات والمنشآت العمومية لضمان المرونة في الإدارة، خاصة الشق المتعلق بالميزانيات والالتزام بنفقات الاستثمار وبنفقات التسيير وإتمام الصفقات، وذلك حفاظًا على مساهمة هذه المؤسسات والمقاولات في دفع عجلة الحياة الاقتصادية؛

- تبسيط ولوج المقاولات إلى الأسواق والصفقات العمومية من خلال بوابة الطلبيات العمومية ورقمنة بعض الإجراءات.

4- تيسير الخدمات الرقمية لفائدة المقاولات

أظهر الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي يعيشه المغرب بسبب وباء فيروس كورونا، الحاجة الملحة لتطوير رقمنة الإدارة والاقتصاد.

وهو ما يؤكد أهمية الخيار الذي اتخذته المملكة من حيث تسريع التحول الرقمي، والذي مكن من التأقلم مع هذا الوضع الجديد من خلال توفير العديد من الخدمات عن بعد، لتلبية احتياجات القطاع الخاص، بما في ذلك على سبيل المثال:

- الإيداع الإلكتروني للبيانات الموجزة بصيغة رقمية، والولوج للسجل التجاري عن بعد، والسجل العدلي من خلال بوابة mahakim.ma، وكذا الاطلاع عن بعد على حالة تقدم الملفات؛

- تشغيل السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، والذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات وتحقيق السرعة والكفاءة والشفافية أثناء تسجيلها لضمان تمويل المقاولات، وعلى وجه الخصوص المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة؛

- تنفيذ المعالجة غير المادية لملفات طلبات رخص البناء، وفقًا لأحكام المادتين 53 و54 من ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها، وذلك عبر منصة رقمية تفاعلية وموحدة على الصعيد الوطني؛

- تبسيط إجراءات التصريح بالعمال المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عند التوقف المؤقت عن النشاط، حيث يمكن تقديم هذه التصريحات على أساس أسبوعي اعتبارًا من أبريل 2020.

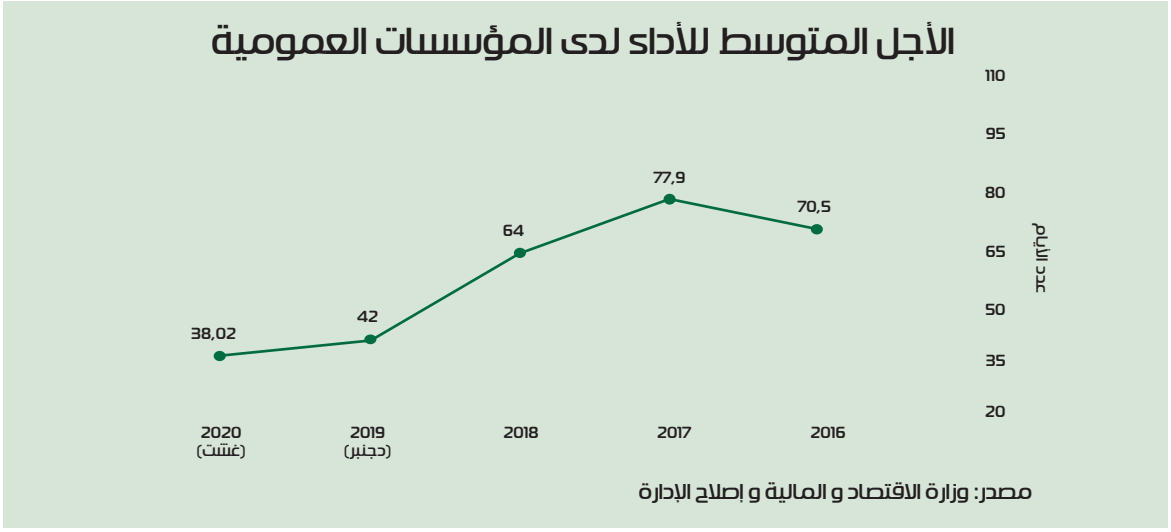

ج- ملائمات فورية وآليات مبتكرة

من الطبيعي أن يؤثر تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب تداعيات الجائحة على مداخيل الميزانية العامة للدولة، وذلك بسبب تراجع العديد من الأنشطة وتراجع معدل تحصيل الديون العمومية. لذلك، اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الصعبة، ولكنها كانت ولا تزال ضرورية، لضمان السير العادي للخدمات العمومية واحترام الالتزامات المالية للدولة، بما في ذلك تلك التي تستلزمها عملية تدبير تداعيات هذا الوباء، من ارتقاء بالقطاع الصحي وتوفير رواتب موظفي الإدارات العمومية.

وللتعامل مع هذا الوضع المالي العمومي الاستثنائي، اتخذت الحكومة عددًا من الإجراءات التي تهدف إلى ضبط الإنفاق العمومي.

1- ترشيد الإنفاق العمومي

في إطار ترشيد الإنفاق العمومي وتخصيص الموارد المتاحة للمتطلبات التي تمليها تداعيات الجائحة، تقرر خلال هذه الفترة الاستثنائية وإلى غاية نهاية شهر يونيو 2020، تقليص أو إلغاء النفقات غير الضرورية، مثل نفقات النقل والسفر، واستعمال سيارات المصالح الإدارية، ونفقات الاحتفالات والمناسبات الدولية وغيرها.

وبالرغم من ذلك، تم الحفاظ على النفقات الضرورية، مثل تلك المتعلقة برواتب موظفي الإدارات، ونفقات الاستثمار، والنفقات المخصصة بتدبير الجائحة، والنفقات المخصصة لمكافحة آثار الجفاف، وكذلك النفقات الاجتماعية موضوع التزامات سابقة.

كما تقرر تأجيل نفقات أخرى، مثل تلك المتعلقة بالترقيات، مع استثناء فئتين فقط اعتبارا لوجودهما في الخطوط الأمامية في مواجهة الوباء، وهما موظفو الأمن والأطر الصحية، مع الإشارة إلى أن هذا القرار إجراء مؤقت لا يمس بأي شكل من الأشكال بالحقوق المكتسبة لجميع الفئات المعنية.

لقد اختارت الحكومة خلال هذه الفترة تنفيذ عملية ترشيد إرادية وشاملة، وليس عملية تقشف، وهما نهجان مختلفان تماما.

2- الالتجاء إلى التمويل الخارجي

في إطار مكافحة التداعيات غير المسبوقة لوباء كورونا وانعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني، واستجابة للاحتياجات التمويلية، اعتمدت الحكومة المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية كما هو منصوص عليه في الفصل 43 من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

وقد مكّن هذا التفويض الحكومة من رفع سقف التمويل الخارجي بشكل عاجل واستثنائي، من خلال اللجوء إلى المؤسسات والأسواق المالية الدولية للحصول على التمويلات، وبالتالي توفير العملة الصعبة اللازمة لاقتناء السلع والخدمات، ولا سيما المواد الأساسية والأجهزة والمعدات الطبية والأدوية والمواد الغذائية والطاقية، وغيرها من المنتجات الضرورية.

وبموجب هذا الترخيص، لجأت بلادنا في 7 أبريل 2020 إلى استخدام كامل لخط الائتمان والسيولة لدى صندوق النقد الدولي، أي ما يعادل 3 مليارات دولار قابلة للسداد على مدى 5 سنوات، مع فترة سماح تصل إلى 3 سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ يتعلق بشكل أساسي بتوفير العملة اللازمة لتمويل الواردات من السلع والخدمات ولتمويل العجز في الحساب الجاري لميزان الأداءات.

وقد جاء استخدام خط الائتمان والسيولة في هذا الوقت بالذات في إطار مقاربة استباقية، نظرا للتطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية، ولاستغلال الفرصة التي كانت متاحة في ذلك الحين، أياما قبل افتتاح الدورة الربيعية للبرلمان.

3- ملاءمة النظام البنكي

من أجل دعم الاقتصاد الوطني، وبالنظر للتداعيات الكبرى للجائحة على الاقتصاد العالمي، وفي غياب أفق واضح فيما يخص مدى ومدة تأثير الجائحة على عدد من القطاعات على المستوى الوطني، اعتمد بنك المغرب سلسلة من إجراءات السياسة النقدية والاحترازية لفائدة الأسر والمقاولات. ومن أبرز هذه الإجراءات:

- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2.25٪ إلى 2٪؛
- إمكانية لجوء البنوك إلى كافة أدوات إعادة التمويل المتاحة بالدرهم وبالعملات الأجنبية؛

- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب مقابل إعادة التمويل الممنوحة للبنوك؛

- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل؛

- إدماج قروض التسيير مع قروض الاستثمار في إطار إعادة تمويل الشركات.

4- اليقظة من أجل حكامة رشيدة للمؤسسات

من أجل وضع إجراءات مرنة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية والخاصة، وللحفاظ على استمرارية القطاعات الحيوية، أعدت الحكومة القانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

ويهدف هذا القانون، الذي صادق عليه البرلمان ونشر في الجريدة الرسمية، إلى تسهيل عقد اجتماعات الهيئات التداولية لهذه المؤسسات بهدف المصادقة على الحسابات المتعلقة بسنة 2019، وفقًا لأحكام القانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

المرحلة 3

III- المرحلة 3: من مرحلة إلى أخرى، تغيير في النموذج

الفترة المعنية: من 25 ماي إلى 20 يوليوز 2020

استعدادًا للخروج من فترة الحجر الصحي، والذي أتاح إلى حد كبير الحفاظ على المنظومة الصحية، ومنها السيطرة على الوضع الوبائي والاستعداد بشكل أفضل للمراحل التالية، عملت الحكومة، وبشكل دقيق، على وضع خطة للتخفيف، مع تطبيق إجراءات المرونة بطريقة تدريجية، وحسب المجال الترابي وكذا حسب الفترة الزمنية، مع استحضار استحقاقات ذات أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة، لا سيما منها امتحانات البكالوريا والمباريات والامتحانات في مجالات التكوين المهني والتعليم العالي، والعطلة الصيفية والاحتفال بعيد الأضحى.

1- دراسة عميقة و تخطيط دقيق

لقد حرصت الحكومة على التخطيط للمراحل الموالية قدر الإمكان. وفي هذا الإطار، يجدر التنبيه إلى أن اتخاذ العديد من القرارات ذات الطابع الخاص، مثل مواكبة العالم القروي في الاستعداد لعيد الأضحى، تم في إطار تدبير مشترك بين مختلف القطاعات المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الوبائي آنذاك، والمراهنة على الاحترام الدقيق لتدابير التخفيف والإجراءات الاحترازية.

ومن خلال المراقبة الدقيقة للوضع الوبائي، اختارت الحكومة تخفيف الإجراءات على ثلاث مراحل، بناءً على آراء المختصين والعلماء، والاستنتاجات والتوصيات الناتجة عن مختلف الحوارات مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. ومن بين المبادئ الأساسية التي تم الاعتماد عليها لتدبير هذا الوضع:

- **على المستوى الصحي:** الرفع من مستوى المراقبة والرصد والاستجابة، على المستويين المجالي والوطني، مع اعتماد أنظمة محينة لبروتوكولات العلاج، بما يساهم في دعم المنظومة الصحية الوطنية. كما تم اتخاذ القرار بتجميع الأشخاص المصابين في مراكز استشفاء مخصصة لهذا الغرض بالقرب من المناطق الواقعة تحت الضغط، كما تم الترخيص بإمكانية الرعاية المنزلية، وتحديد طرق التدخل في حالة ظهور البؤر الوبائية، وتكييف بروتوكول العلاج... كل هذه التدابير تمت دراستها وإعدادها بدقة متناهية.

- **على الصعيد الاجتماعي:** استمرار استراتيجية الدعم المباشر لمختلف الفئات المجتمعية مع تجويد أساليب انتقاء المستفيدين، وتوسيع الاستفادة لتشمل المواطنين المستحقين الذين تقدموا بشكايات بعد المراحل الأولى.

- **على المستوى الاقتصادي:** إعداد وتنظيم استراتيجيات لمواكبة القطاعات، خاصة الأنشطة الأكثر تضررا من الجائحة، مثل السياحة وقطاع متعهدي الحفلات والمناسبات، فضلا عن اعتماد قانون مالي تعديلي لعام 2020 يسمح بالتصدي للصعوبات التي سببها الوباء مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية.

وعلى إثر النتائج التي تم تحقيقها خلال مرحلة الحجر الصحي الشامل، فإن القرار المتعلق باختيار تاريخ الشروع في خطة التخفيف كان من الضروري أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة أساسية مفادها : أن الخروج من الحجر الصحي هو أكثر صعوبة من الدخول إليه. وهكذا تم تحديد تاريخ 11 يونيو 2020 كبداية لتنزيل تدابير التخفيف على ثلاث مراحل.

تميزت نهاية المرحلة الأولى (11 يونيو 2020)، ثم المرحلة الثانية (25 يونيو 2020) وأخيراً المرحلة الثالثة (20 يوليو 2020) من تخفيف إجراءات الحجر باستئناف تدريجي للأنشطة و بتحضير استباقي.

المرحلة الأولى لتخفيف الحجر الصحي ابتداء من 11 يونيو 2020

المستوى الوطني
استئناف الأنشطة الاقتصادية
استئناف الأنشطة الصناعية
استئناف الأنشطة التجارية
استئناف أنشطة الصناعة التقليدية
استئناف أنشطة القرب والمهن الصغرى للقرب
استئناف تجارة القرب
استئناف المهن الحرة والمهن المماثلة
استئناف افتتاح الأسواق الأسبوعية
وتستثنى من هذه القائمة الأنشطة التالية : المطاعم والمقاهي في عين المكان، الحمامات، قاعات السينما والمسارح، ...إلخ حسب لائحة ستنشر لاحقا.
الإبقاء على الإجراءات الاحترازية الجماعية والفردية
المراقبة المستمرة والتقييم

إجراءات التخفيف بحسب المناطق
إجراءات التخفيف بالأقاليم والعمالات –منطقة المرونة الأولى
الخروج دون حاجة لرخصة استثنائية للتنقل داخل المجال الترابي للعمالة أو الإقليم
استئناف النقل العمومي الحضري مع استغلال نسبة لا تتجاوز 50% من الطاقة الاستيعابية
التنقل داخل المجال الترابي لجهة الإقامة، بدون إلزامية التوفر على ترخيص (لاقتصار فقط على الإدلاء بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية)
إعادة فتح قاعات الحلاقة والتجميل، مع استغلال نسبة لا تتجاوز 50% من الطاقة الاستيعابية
إعادة فتح الفضاءات العمومية بالهواء الطلق (منتزهات، حدائق، أماكن عامة...)
استئناف الأنشطة الرياضية الفردية بالهواء الطلق (المشي، الدراجات ...)
الإبقاء على جميع القيود الأخرى التي تم إقرارها في حالة الطوارئ الصحية (منع التجمعات، الاجتماعات، الأفراح، الحفلات، الجنائز ...)
إجراءات التخفيف بالأقاليم والعمالات –منطقة المرونة الثانية
الخروج يقتضي التوفر على رخصة استثنائية للتنقل
إغلاق المتاجر على الساعة 8 مساء
استئناف النقل العمومي الحضري مع استغلال نسبة لا تتجاوز 50% من الطاقة الاستيعابية
الإبقاء على جميع القيود الأخرى التي تم إقرارها في حالة الطوارئ الصحية (منع التجمعات، الاجتماعات، الأفراح، الحفلات، الجنائز...).

المرحلة الثانية من تخفيف الحجر الصحي ابتداء من 25 يونيو 2020

إجراءات التخفيف الإضافية على المستوى الوطني
السماح للمقاهي والمطاعم بتقديم خدماتها بعين المكان، دون تجاوز 50 ٪ من طاقتها
استئناف الأنشطة التجارية بكل من المراكز التجارية والمجمعات التجارية الكبرى والقيساريات، وفق شروط محددة
استئناف الأنشطة المرتبطة بالإنتاج السمعي - البصري والسينمائي.
إعادة فتح محلات الترفيه والراحة، كالقاعات الرياضية والحمامات، مع عدم تجاوز نسبة 50% من طاقتها الاستيعابية.
استئناف النقل العمومي بين المدن، سواء الطرقي أو السككي، وفق شروط
استئناف الرحلات الجوية الداخلية، وفق شروط محددة

الإبقاء، على المستوى الوطني، على جميع القيود الأخرى التي تم إقرارها سابقا في حالة الطوارئ الصحية (إغلاق المتاحف، قاعات السينما، المسارح، المسابح العمومية، منع التجمعات، حفلات الزواج والأفراح، الجنائز...)

ضرورة الالتزام الكامل والتقيد الصارم بكافة التدابير الاحترازية المعلن عنها من تباعد جسدي وقواعد النظافة العامة وإلزامية ارتداء الكمامات الواقية وتحميل تطبيق «وقايتنا»

المراقبة المستمرة والتقييم، وفي حالة ظهور أي بؤرة جديدة لهاته الجائحة، فسيتم العمل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتطويقها والحد من تداعياتها السلبية

تصنيف جميع العمالات والأقاليم ضمن منطقة التخفيف رقم 1، باستثناء عمالات وأقاليم طنجة أصيلة، مراكش، العرائش والقنيطرة
إجراءات التخفيف الإضافية بعمالات وأقاليم منطقة التخفيف رقم 1
السماح بالتنقل بين الجهات المصنفة في المنطقة رقم 1 شريطة الإدلاء بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية
فتح الفضاءات الشاطئية، مع ضرورة احترام التباعد الجسدي
إعادة فتح ملاعب القرب المتواجدة بالهواء الطلق
استئناف الأنشطة السياحية الداخلية وفتح المؤسسات السياحية، دون تجاوز 50 ٪ من طاقتها في الإيواء والإطعام

إجراءات التخفيف الإضافية بعمالات وأقاليم منطقة التخفيف رقم 2
السماح بالتنقل داخل المجال الترابي للعمالة أو الإقليم، دون رخصة استثنائية للتنقل
إلزامية التوفر على رخصة مهنية (أمر بمهمة) أو رخصة استثنائية مسلمة من طرف السلطات المحلية لأسباب أو ظروف قاهرة، من أجل التنقل خارج المجال الترابي للعمالة والإقليم.
رفع الإجراء القاضي بإغلاق المتاجر على الساعة 8 مساء
إعادة فتح قاعات الحلاقة والتجميل، مع عدم تجاوز نسبة 50% من طاقتها الاستيعابية
إعادة فتح الفضاءات العمومية بالهواء الطلق، من منتزهات وحدائق وأماكن عمومية ...
استئناف ممارسة الأنشطة الرياضية الفردية بالهواء الطلق، كالمشي واستعمال الدراجات الهوائية

المرحلة الثالثة من تخفيف الحجر الصحي ابتداء من 20 يوليوز 2020

إجراءات التخفيف الإضافية على المستوى الوطني
السماح للمؤسسات السياحية، باستعمال 100% من طاقتها الإيوائية، ودون تجاوز 50٪ بفضاءاتها المشتركة (المطاعم، المسابح، قاعات الرياضة...).
السماح باستخدام 75% من الطاقة الاستيعابية للنقل العمومي بين المدن وداخلها، وفق شروط محددة.
ترخيص تنظيم اللقاءات الرياضية الرسمية بدون حضور الجمهور.
ترخيص التجمعات والأنشطة التي يجتمع فيها أقل من 20 شخصا.
افتتاح المراكز الثقافية والمكتبات والمتاحف والمآثر في حدود 50% من طاقتها الاستيعابية.

الإبقاء على جميع القيود الاحترازية الأخرى التي تم إقرارها سابقا في حالة الطوارئ الصحية (منع الأفراح، حفلات الزواج، قاعات السينما، المسابح العمومية، الجنائز ...).

لإنجاح تنزيل مختلف هذه التدابير، تهيب الحكومة بجميع المواطنات والمواطنين مواصلة التزامهم الكامل والتقيد الصارم بكافة الإجراءات الاحترازية المعتمدة من طرف السلطات الصحية، لاسيما في ظل المخاطر الصحية التي تطرحها الفترة الصيفية وأيام عيد الأضحى المبارك.

سيتم اللجوء، كما تم سابقا، إلى إغلاق كل المناطق والأحياء السكنية التي قد تشكل بؤر وبائية جديدة، حيث سيتم تطويقها وتشديد إجراءات المراقبة بها وإغلاق المنافذ المؤدية إليها. وهو نفس القرار الذي سيشمل كل وحدة إنتاجية وخدماتية وسياحية لم تحرص على احترام قواعد البروتوكول الصحي المعمول به.

2- الخروج من الحجر الصحي مع إقرار تدابير احترازية

بالرغم من أن مرحلة تنفيذ تدابير التخفيف كانت مدروسة جيدًا ومعدة بدقة، فقد واجهت عددًا كبيرًا من الصعوبات والتحديات، خاصة مع ضرورة تصنيف المناطق.

وبالرغم من أن فترة التخفيف كانت ناجحة نسبيًا، فإنها كانت مناسبة للتأكيد على الحاجة القصوى للحفاظ على مستوى من اليقظة والحزم والمراقبة، وأيضًا على مستوى عالٍ من التحسيس والتواصل البيداغوجي.

ومع الاستمرار في تمديد حالة الطوارئ الصحية، شرع المغرب ابتداء من 11 يونيو 2020، في تنفيذ تدابير التخفيف، آخذا بعين الاعتبار عنصري التدرج الزمني عبر فترات، والاختصاص المجالي عبر تقسيم المناطق.

ومن جهة أخرى، فإن نظام الحكامة الذي تم اعتماده منذ اندلاع الجائحة أثبت مرة أخرى، أنه لا غنى عنه لتنفيذ تدابير التخفيف هذه في أفضل الظروف.

في هذه المرحلة، كان عمل الحكومة توجهه محددات ثلاثية الأبعاد، تتمثل في ضرورة السيطرة على انتشار الفيروس، واحتواء الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وتنشيط الحياة العامة. وباعتبار الصحة أولوية، فإن تدابير المرونة أفرزت حقبة تتميز بـ «التعايش تحت الضغط» مع الوباء. وباعتماد الدروس المستخلصة من المرحلة الأولى من الصمود، عملت الحكومة، بمنهجية تم التحقق منها من قبل المتخصصين، والتي اتسمت بالصرامة والتسلسل، مع وضع جدول زمني متفق عليه بشراكة مع السلطات المختصة ترابيا.

وقد كان استخلاص الدروس من مختلف الإجراءات، والاستفادة من النجاحات الجماعية، وتصميم وتطبيق تدابير جديدة، تحديا جديدا متمثلا في تحقيق عمل متسق ومتناغم من قبل جميع القطاعات الحكومية وكذا الجهات المختصة.

وباعتماد « مبدأ الحيطة»، وضرورة التعايش مع المخاطر، حرصت الحكومة على متابعة التعبئة العامة لجميع مصالحها وإداراتها، ومواصلة سياسة التواصل والتوعية بشفافية تامة، والتركيز بشكل خاص على الإجراءات الاحترازية، واحترام التباعد الجسدي، والحد ما أمكن من التنقل، لا سيما أثناء الاحتفالات وفي التجمعات العائلية.

وبفضل المنهجية الاستباقية، أعدت القطاعات الوصية بتعاون وتشاور مع الفاعلين المعنيين، دلائل استئناف الأنشطة حسب كل قطاع، مع تفصيل البروتوكولات التي يجب اتباعها والاحتياطات الواجب تنفيذها ميدانيا.

3- التركيز على دعم الاقتصاد وتنشيطه

أمام الإجماع حول توقعات سنة 2021، وانطلاقا من ملاحظة تدهور المناخ الاقتصادي لسنة 2020، وضعت الحكومة خطة عمل استباقية للحد من التداعيات على المقاولات والتشغيل، واغتنام أي فرصة للتحضير للإقلاع الاقتصادي. وفي إطار التفاعل المستمر مع القوى الحية للوطن، ولا سيما الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية والتمثيليات القطاعية للعديد من فروع النشاط والنسيج الإنتاجي، أجرت الحكومة مشاورات واسعة حول استئناف الأنشطة وإعادة حركية الاقتصاد. وبفضل هذه المنهجية، تم اتخاذ مجموعة واسعة من القرارات والإجراءات:

أ- أول قرار جوهري: قانون مالي تعديلي لسنة 2020

في إطار التمسك بمبدأ استمرارية الخدمات، واصلت الحكومة بالموازاة مع تنفيذ برنامجها، إجراء التعديلات المناسبة في ضوء تطورات الوضع الصحي.

وهكذا تم الشروع في تنفيذ ورش إنعاش الاقتصاد الوطني على الفور، مع وضع مشروع القانون المالي التعديلي لسنة 2020، المصوت عليه في 20 يوليو 2020 بعد القراءة الثانية بمجلس النواب، والرامي إلى تقوية تنفيذ البرامج الاجتماعية، لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والتشغيل، وتوسيع نطاق العمل على مستوى إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية.

ب- الحفاظ على المؤشرات الماكرو اقتصادية في مستويات معقولة

إن تداعيات وباء Covid-19 على الوضع الاقتصادي حقيقية ومتعددة الأوجه. ويشكل تراجع كميات التساقطات المطرية للعام الثاني على التوالي، وانكماش قطاع السياحة، وتراجع الاستثمار الأجنبي، واضطراب الطلب الخارجي والمحلي، تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الوطني، حيث تشير توقعات المندوبية السامية للتخطيط إلى معدل نمو يصل إلى -5.8 ٪ لعام 2020، معدل يبقى أفضل من توقعات تهم العديد من البلدان المجاورة، وأن يبلغ العجز 7.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل توقعات أكبر من ذلك في البلدان المجاورة.

ونتيجة لذلك، فإن الحكومة مصممة على العمل للحد من الضرر الذي يلحق بالمؤشرات الماكرو اقتصادية، من خلال سياسة استباقية، معتمدة على الاستفادة القصوى من الموارد والحفاظ على الاستثمار العام كقوة مركزية للصمود.

ج- إنعاش الاستثمار والتشغيل والاقتصاد، أمور ضرورية للإقلاع

لقد حافظ قانون المالية التعديلي لسنة 2020 على حجم الاستثمار العام، على الرغم من السياق الصعب، وذلك من أجل دعم الطلب وتحسين العرض، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة دعم قطاعات محددة تعتبر أولوية بالنظر لحجم الآثار المترتبة عن الجائحة.

تطور الاستثمار العمومي بالمغرب (*)

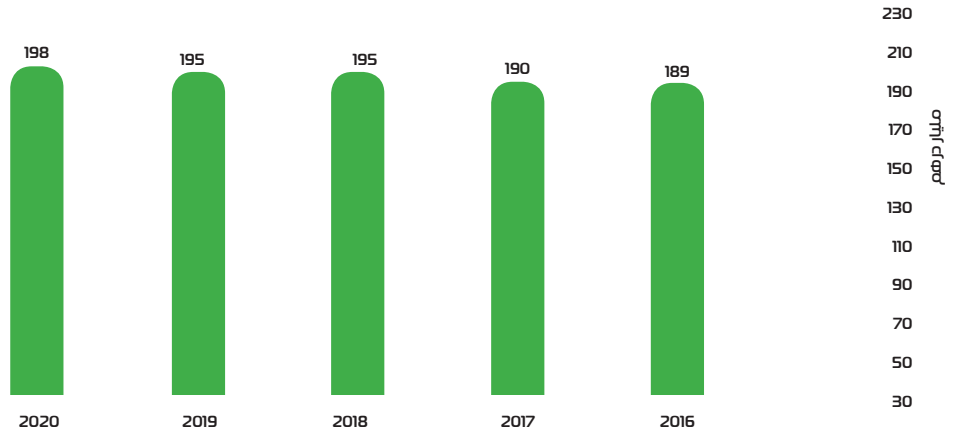

*استثمار عمومي = مصاريف الاستثمار من الميزانية العامة للدولة + مصاريف استثمار مصالح الاستخلاص الخارجية + مصاريفاستثمار CST + مصاريف استثمار الجماعات الترابية + مصاريف استثمار الشركات والمؤسسات العمومية

مصدر: وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة

تطور أرصدة الأداء المفتوحة بموجب نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة (*)

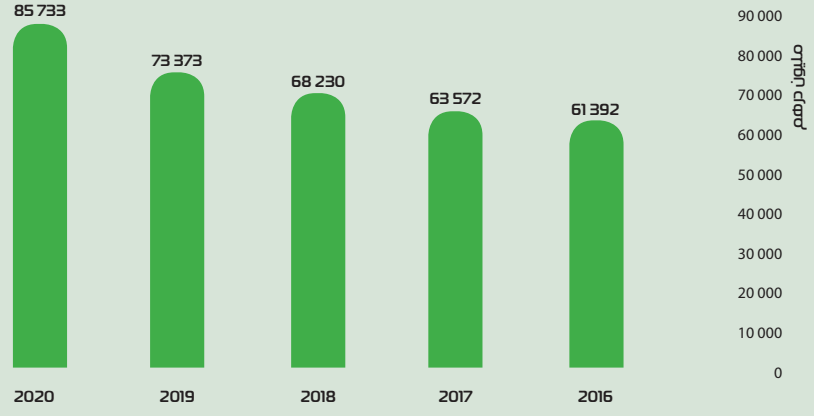

(*)تطور أرصدة الأداء المفتوحة بموجب نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة

مصدر: وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة

وفي مواجهة هذا الوضع، فإن التعبئة الحكومية قائمة على أعلى مستوى من أجل تعزيز النسيج الإنتاجي والحفاظ على التشغيل، لا سيما في القطاعات الأكثر تضرراً، وذلك وفق توجيهات جلالة الملك حفظه الله.

تطور عدد مناصب الشغل التي تم إحداثها في الإدارة العمومية (*)

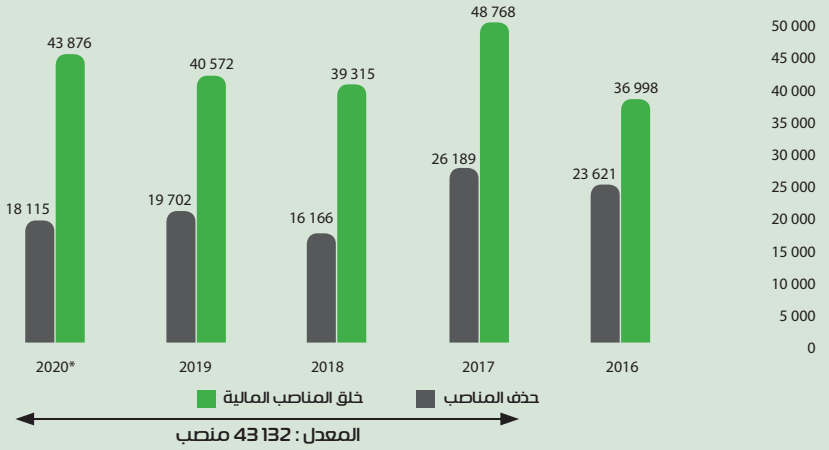

*مناصب شغل تم إحداثها بموجب قوانين المالية، بالإضافة إلى المناصب التعاقدية و بعض المناصب التي تمت برمجتها بصفة استثنائية.
المناصب المحذوفة: تعود بالأساس إلى بلوغ سن التقاعد

مصدر: وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة

4- القطاعات الاجتماعية في تطوير مستمر

بالموازاة مع الأولويات الصحية والاقتصادية، تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا للقطاعات الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الجماعية للمواطنين. كما تعمل الحكومة على الوفاء بجميع التزاماتها فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية، على الرغم من الانخفاض في موارد الميزانية العامة.

وقد تم منح الدفعة الأخيرة من المساعدات المباشرة، وكذا تفعيل نظام إعادة تقييم الطلبات المقدمة من المواطنين الذين تقدموا بشكايات محددة بشأن أحقيتهم في الاستفادة من المساعدات.

5- التعليم والتكوين المهني والتعليم العالي

تأثر قطاع التعليم والتكوين المهني والتعليم العالي بشكل كبير جراء وباء Covid-19، غير أنه تمكن من احتواء الأضرار وتحقيق نجاح جماعي كبير. وقد تجلى تكييف وملاءمة الأنظمة المرتبطة بهذا القطاع من خلال تنظيم امتحانات البكالوريا لسنة 2020 مع بداية شهر يوليوز 2020، وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة، وكذلك تنظيم جميع الاختبارات والامتحانات المتعلقة بالمستويات المعنية.

المرحلة 4

VI- المرحلة الرابعة: التحضير للإقلاع الاقتصادي مع الصمود أمام الصدمات الوبائية

الفترة المعنية: من 20 يوليوز إلى 31 دجنبر 2020

لقد سبق التأكيد على أن الخروج من الحجر الصحي أصعب من الدخول فيه.
هكذا، ومع تخفيف إجراءات الحجر الصحي، تولد اعتقاد خاطئ بأن الخروج من الحجر الصحي يعني نهاية انتشار الفيروس، مما أدى في بعض الأحيان، لنوع من التراخي في تطبيق التعليمات الصحية، وإن كان الطابع العام قد تميز باحترام الإجراءات الاحترازية وتعليمات السلطات العمومية في عموم التراب الوطني.

وأمام هذا الوضع، كان لزاما على السلطات المختصة اعتماد نهج الصرامة، واتخاذ قرارات جريئة، كما حصل عند تفشي الوباء وحصول ذروة وبائية ثانية في بعض العمالات والأقاليم أو في بعض الأحياء.

في هذه المرحلة، شكل الأثر النفسي الصعوبة الرئيسية، ذلك أن الشعور بالملل أثر على التقييم السليم لخطورة الوباء وتسبب في حالات التراخي، التي تطلبت التعامل بالحزم اللازم، واتخاذ تدابير احترازية سريعة، وهو ما أثار عند بعض المواطنين سوء فهم، انضاف إلى التعقيدات الناجمة عن هذه التدابير.

ومن ضمن حالات سوء الفهم هاته، على سبيل المثال، قرار الإبقاء على مراسيم عيد الأضحى. هذا الأخير، حددت الحكومة الموقف الرسمي بشأنه، كما هو معمول به كل سنة، قرابة شهرين قبل موعده. حينها، كانت المعطيات تشير إلى التحكم في الوضعية الوبائية، في وقت كان الوضع الاقتصادي في العالم القروي، والذي توليه الحكومة اهتماما خاصا، في أزمة جراء توالي موسمين من الجفاف، وبسبب تداعيات الجائحة.

وبالتالي، فقد كان قرار الإبقاء على الاحتفال بشعائر عيد الأضحى المبارك في حينه سليما، مبنيا على معطيات دقيقة، مع الدعوة إلى عدم التنقل بين المدن والمناطق في فترة العيد، غير أن هذه الدعوة لم تلق التجاوب الكافي، وهو ما أدى إلى اتخاذ قرارات صارمة في حينه، لتفادي أي تدهور لا تحمد عواقبه. ولإبقاء الوضعية تحت السيطرة، أقرت الحكومة إغلاق ثماني مدن رئيسية في المغرب دفعة واحدة، وحظر السفر قبل العيد على ضوء الوضع الصحي في ذلك الوقت. إذ، نظراً لتدهور الوضع الوبائي في هذه المدن الكبرى الثمانية، ومن أجل منع سكانها من نقل الفيروس إلى مدنهم الأصلية في حالة سفرهم، كان لا بد من اتخاذ هذا القرار بسرعة تجنبا للأسوء.

وفي نفس السياق، فالإعلان المتأخر عن خيار الدراسة عن بعد على مستوى الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لمدينة الدار البيضاء عشية الإعلان عن الدخول المدرسي، أملاه الرأي العلمي آنذاك، حماية للمدرسين والتلاميذ وعائلاتهم، وللحد من التنقل في مدينة الدار البيضاء التي كانت تعيش حالة وبائية مقلقة.

إن سوء الفهم حول هذين الحدثين كما في حالات أخرى، ترتبت عنه انتقادات للحكومة، بعضها جانب الصواب. فاختيار التعلم عن بعد، على سبيل المثال، لا علاقة له بدعم بيع منتوجات «صناعة الكتب المدرسية»، علما أن أدوات التعلم تبقى ضرورية سواء تعلق الأمر بالتعليم عن بعد أو بالتعليم الحضوري.

و مع الحفاظ على الشفافية والتواصل، شرعت الحكومة، انسجاما مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اعتبارًا من 20 يوليوز 2020، في إجراء تحضيرات كبرى لمستوى جديد في هذه المعركة، تتمثل في المتابعة والرفع من درجة اليقظة والمعركة الصحية في أفق الحصول على اللقاح، والحفاظ على التوازنات الاقتصادية، مع تشجيع الاستثمار العمومي، والحفاظ على مناصب الشغل، وتعميم البرامج الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية، وبدء التحضير لخطة الإقلاع التي يشكل قانون المالية لسنة 2021 مكونا أساسيا فيها.

1- وضع صحي تحت ضغط كبير

لقد عرفت المرحلة الرابعة صرامة في بعض القرارات الاحترازية، التي كانت حيوية لتحسين الوضعية الوبائية ومنع انهيار المنظومة الصحية، التي ظلت صامدة بفضل تضحيات آلاف الأبطال المرابطين في الصفوف الأمامية، وخاصة العاملين الصحيين الذين برهنوا عن التزام رائع ووطنية عالية.

إن ظهور بؤر من مختلف الأنواع دفع السلطات الإقليمية بموجب الصلاحيات المخولة لها، إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية، أو اتخاذ الاحتياطات اللازمة بقوة وحزم. كما مكن تتبع ورصد المؤشرات يومياً، من اتخاذ إجراءات بشكل منتظم على مستوى كل إقليم وعمالة في المملكة للحفاظ على صحة المواطنين.

وبالموازاة مع ذلك، شكلت التعبئة على المستوى الإقليمي آلية داعمة لجهود التحسيس المبذولة من طرف السلطات العمومية، والقطاع الخاص أو الجمعيات، لا سيما من خلال حملات التوعية والتوزيع المجاني للأقنعة ومواد التعقيم. كما تم تكثيف مهام المراقبة من طرف السلطات المحلية في الأماكن العامة والأسواق والفضاءات والمؤسسات المفتوحة للجمهور.

أ- تكييف وملاءمة البروتوكولات العلاجية مع الأوضاع الجديدة

في إطار ملاءمة تدخلات السلطات الصحية مع تطورات الوضعية الوبائية وارتفاع عدد الإصابات المسجلة، قامت السلطات العمومية بعدة إجراءات من أجل تخفيف الضغط على المستشفيات، وضمان التدبير العقلاني لمؤهلات المنظومة الصحية الوطنية، بتحيين بروتوكول التكفل بحالات الإصابة بالفيروس لقليص آجال العلاج وتحسين ظروف التكفل بالمصابين، من خلال ما يلي:

- التكفل في المنزل بالحالات التي لا تظهر عليها أعراض أو التي تحمل أعراضا خفيفة، دون أي عامل اختطار (السن، المرض المزمن، نقص المناعة، امرأة حامل أو مرضع...)، مع تأمين تتبع دوري لحالتها الصحية من قبل المركز الصحي القريب بغية الكشف المبكر عن أي علامة تدهور أو أعراض جانبية للعلاج؛

- التكفل، في الوسط الاستشفائي، بالحالات التي لا تظهر عليها الأعراض أو الحالات الحاملة للأعراض الخفيفة مع وجود عامل أو عوامل اختطار، والحالات المتوسطة أو الشديدة أو الحرجة، والحالات الخفيفة التي تم التكفل بها في المنزل ولم تظهر أي تحسن خلال عشرة أيام من العلاج؛

- إخضاع حالات الإصابة الصامتة (التي لا تظهر عليها الأعراض) لمرحلة أولى من العلاج لمدة سبعة أيام، مع عزلها لمدة إجمالية تصل إلى 14 يوما، أما الحالات التي تحمل الأعراض، فتخضع للعلاج لمرحلة أولى لمدة عشرة (10) أيام، مع عزلها لمدة إجمالية تبلغ 14 يوما. مع إمكانية تمديد مدة العلاج لخمسة أيام، قبل التفكير في المرحلة الثانية من العلاج.

ب- تعزيز وتأهيل عرض الرعاية الصحية وإحداث صيغ جديدة ملائمة

بعد الارتفاع الملحوظ في عدد الحالات، وللحد من الانتشار السريع للجائحة، اتخذت السلطات الصحية مجموعة من الإجراءات، منها:

- توسيع عدد المختبرات لتشخيص الفيروس بما فيها المختبرات التابعة للمستشفيات الجامعية بالقطاعين العام والخاص ومختبرات الطب العسكري، ليصبح عددها 30 مختبرا إضافة إلى مختبرين متنقلين. ونتيجة لهذه المجهودات، بلغ عدد التحليلات اليومية حوالي 25.000، بعد أن كان عددها لا يتجاوز 2.000 تحليلة سابقا، مع استهداف القطاعات الإنتاجية التي لها ارتباط مباشر بالمواطن في محاولة للكشف المبكر عن أكبر عدد من الحالات؛

- إنشاء مستشفيات ميدانية ومدها بكل التجهيزات والمعدات اللازمة بكل بن جرير، بنسليمان، سيدي يحيى الغرب، الجديدة، الغابة الديبلوماسية بطنجة، مراكش، ابن مسيك...، وتجهيز مئات الأسرة المخصصة للإنعاش مجهزة بالأوكسجين؛

- تزويد كافة الجهات بقاعات للعزل من أجل استشفاء الحالات المصابة؛

- دعم الأطر الصحية المشتغلة في المناطق الموبوءة بأطقم إضافية، مدنية وعسكرية؛

- تنظيم حملات الفحص المكثف لفائدة الوحدات الصناعية للكشف المبكر عن أي انتشار للوباء داخل هاته الوحدات، وبالتالي في محيطها المباشر؛

- تحديد المخالطين لأي حالة تم الكشف عنها في إطار عمليات الفحص المكثف وتقديم الرعاية الصحية المناسبة لكل حالة مؤكدة وطبقا للبروتوكولات المصادق عليها من طرف اللجنة العلمية.

2- تقوية المنظومة الصحية وتعميم التغطية الاجتماعية والصحية

طبقا للتوجيهات الملكية، تعمل الحكومة على أجرأة تعميم التغطية الاجتماعية، فضلا عن إخراج السجل الاجتماعي الموحد بعد اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لهذا البرنامج خلال الولاية الحكومية الحالية.

أ- تعميم التغطية الإجتماعية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تنكب الحكومة على تطوير برنامج توسيع التغطية الاجتماعية الذي أطلقته منذ سنة 2018، للارتقاء به في أفق تعميم التغطية الاجتماعية، لجميع المغاربة، على مدى الخمس سنوات المقبلة، وذلك وفقا لأربعة مكونات أساسية تهم:

- تعميم التغطية الصحية الإجبارية، في أجل منظور قريب، لصالح 22 مليون مستفيدا إضافيا من التأمين الأساسي على المرض، وذلك من خلال إنشاء تأمين إجباري جديد عن المرض لفائدة الفئات المحتاجة والمستفيدة حاليا من نظام راميد، وتسريع تعميم التغطية لفائدة فئات المستقلين، وغير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا؛

- تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة؛

- توسيع الانخراط في نظام التقاعد، لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش؛

- تعميم الاستفادة من التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.

ويشكل هذا الورش الوطني، الذي سيمتد إلى ما بعد الولاية الحالية، رافعة أساسية لتوفير حماية اجتماعية شاملة، ولدعم إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني.

ب- تفعيل السجل الاجتماعي الموحد

تعمل الحكومة على تسريع تنفيذ إصلاح نظام التغطية الاجتماعية، وذلك من خلال تطبيق أحكام القانون رقم 72.18، وهو ما سيمكن من إحداث السجل الاجتماعي الموحد كآلية فعالة لاستهداف الفئات المعنية. وستمكن مرحلة اختبار السجل الاجتماعي الموحد من تعميمه ليشمل جميع عمالات وأقاليم المملكة.

ج- اهتمام خاص في ميزانية سنة 2021

بعد أن حظي قطاع الصحة باهتمام خاص طيلة السنوات الثلاث الأولى للولاية الحكومية، أصبح هذا القطاع في صميم أولويات الحكومة مع تحسن ملحوظ في الميزانية المخصصة له في قانون مالية سنة 2021.

وقد عملت الحكومة على الرفع المستمر من الميزانية لمخصصة لهذا القطاع طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، لترتفع بحوالي 33% ما بين 2017 و2020، منتقلة من حوالي 14 مليار درهم في كل من ميزانيتي 2017 و2018، إلى ما يفوق 16 مليار برسم ميزانية سنة 2019، ثم 18،6 مليار برسم ميزانية 2020، ولتبلغ ما يفوق 23 مليار درهم برسم سنة 2021، أي ما يمثل أزيد من 7% من الميزانية العامة للدولة، وهي أول مرة تصل هذه النسبة لهذا المستوى.

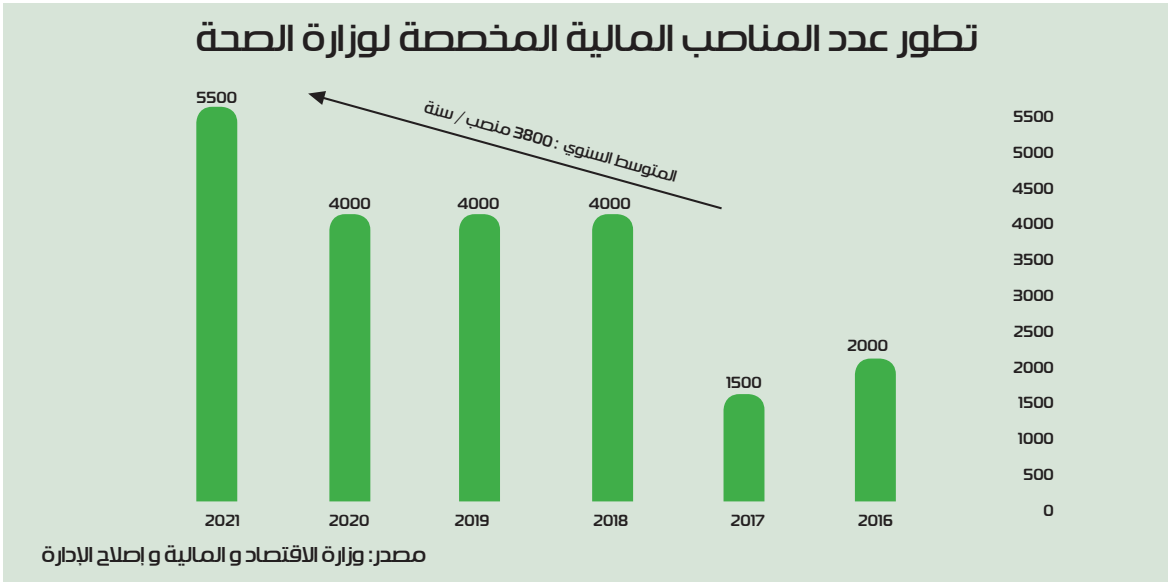

مصدر: وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة

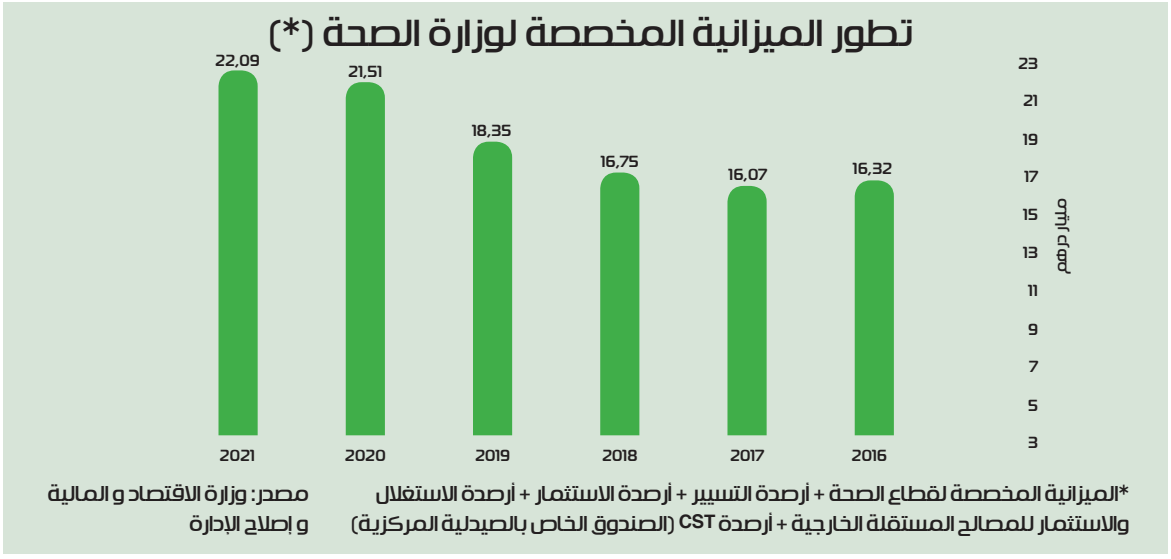

*الميزانية المخصصة لقطاع الصحة + أرصدة التسيير + أرصدة الاستثمار + أرصدة الاستغلال والاستثمار للمصالح المستقلة الخارجية + أرصدة CST (الصندوق الخاص بالصيدلية المركزية)

مصدر: وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة

3- إعداد البرنامج الوطني للتلقيح ضد Covid-19

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عملت الحكومة على اتخاذ تدابير استباقية لضمان التزود باللقاح المضاد للوباء، بهدف تمكين كافة جهات المغرب من المخزون الكافي من اللقاح بمجرد إثبات فعاليته بعد مرحلة الاختبارات السريرية.

وفي هذا الإطار حرصت بلادنا على التموقع مبكرا في السوق الدولية، وذلك من خلال محطات رئيسية، أهمها:

- بتاريخ 20 غشت 2020\ن تم إبرام اتفاقيتي تعاون في مجال التجارب السريرية للقاح المضاد لفيروس Covid-19 مع المختبر الصيني CNBG (شركة مجموعة Biotec الوطنية الصينية المحدودة).

- في 18 سبتمبر 2020 وقع المغرب مذكرة تفاهم للحصول على لقاح مضاد لفيروس Covid-19 الذي أنتجته شركة R-Pharm الروسية وطورته في أكسفورد شركة الأدوية AstraZeneca.

- بتاريخ 9 نوفمبر 2020، أصدر جلالة الملك توجيهاته السامية لإعداد عملية تلقيح واسعة النطاق ضد كوفيد 19-.

- في 8 ديسمبر 2020 أصدر الملك محمد السادس تعليماته للحكومة بإقرار مجانية اللقاح ضد كوفيد لصالح جميع المغاربة.

- في 24 دجنبر 2020، تم عقد مجلس للحكومة، تم خلاله تقديم عرض لوزير الصحة حول البرنامج الوطني للتلقيح ضد كوفيد 19-.

لقد تمت دراسة كل المستلزمات، من تلقي اللقاحات في المطار إلى متابعة ما بعد عملية التلقيح، بما في ذلك نقل الجرعات، وتعبئة الموارد البشرية والمادية وكذلك إجراءات تحديد موعد للتلقيح.

وهكذا، وقع اختيار المغرب على لقاحي AstraZeneca و Sinopharm، وبالتنسيق مع هذا الأخير، أُجرِيَت اختبارات سريرية على 600 متطوع، والتي تبين من خلالها أن الاختبارات ليس لها آثار جانبية خطيرة. وفي هذا السياق، تم الاتفاق على حصول المغرب على 65 مليون جرعة من اللقاحين اللذين اختارتهما المملكة.

وتهدف حملة التلقيح إلى تحقيق معدل تغطية لا يقل عن 80٪، أي حوالي 25 مليون شخص، بناءً على المجانية والشفافية والتضامن والتطوع، وهو أمر ضروري لضمان المناعة الجماعية. وبحسب الخطة المعتمدة، ستكون حملة التلقيح الوطنية ضد كوفيد 19- قصيرة الأمد، لا تتجاوز ثلاثة أشهر، إذ ستتم تعبئة 25.631 عضوًا من الطاقم الطبي للعملية، بما في ذلك أكثر من 11.000 في المناطق الحضرية، مع إمكانية الاستعانة بأطباء من القطاع الخاص وطلبة الطب والمؤسسات المهنية لتكوين الممرضين والهلال الأحمر والمنظمات الكشفية.

وسيمتد تنفيذ استراتيجية التلقيح على مدى 12 أسبوعًا بمعدل 6 أيام عمل في الأسبوع وأربع فترات كل واحدة لمدة 21 يومًا، أي بمعدل 150 إلى 200 لقاح يوميًا لكل فرد من العاملين الصحيين، مع إنشاء نظام مداومة لضمان الأداء الطبيعي للخدمات الصحية الأخرى.

وستشمل عملية التلقيح في المقام الأول العاملين في الخطوط الأمامية، بمن في ذلك الأطقم الصحية والسلطات العمومية، وأجهزة الأمن، والموظفين في قطاع التربية والتكوين. بعد ذلك، سيتفيد من العملية جميع المواطنين، حسب السن.

وقد تم تجهيز عدد من المرافق، على شكل وحدات تابعة للمراكز الصحية، والتي ستوفر الخدمات من خلال صيغتين اثنتين، الأولى ثابتة تتمثل في استقبال المواطنين في المراكز المخصصة للتلقيح، والثانية متنقلة وفقًا لبرنامج محدد مسبقًا لهذا الغرض. كما تم إرساء وسائل إيصال اللقاح إلى المغرب، حيث تم اختيار المطارات، وتم إعداد مستودع وطني لتخزين اللقاح (وكالة التبريد المستقلة في الدار البيضاء - RAFC - في حي مولاي رشيد، الذي تبلغ سعته التخزينية 25 مليون جرعة) ، وتم وضع خطة لاستقبال وتخزين وتوزيع اللقاح في ظروف آمنة، مع ضمان حفظها ومراقبة جودتها، والقدرة على تقييم أدوات تخزين اللقاح على المستوى الوطني. وستتم مراقبة درجة حرارة اللقاحات باستخدام 17000 كاشف لدرجة الحرارة كما سيتم تتبع مسار تنقلها مباشرة عبر النظام العالمي لتحديد المواقع «GPS».

وتتميز عملية التلقيح الوطنية ضد فيروس كورونا بنظام حكامة خاص. ولهذه الغاية، تم إنشاء عدة لجان تأتي في مقدمتها اللجنة التقنية، المسؤولة عن إعداد الأدلة التقنية والتأكد من تشكيل فرق التلقيح قبل بدء العملية. ثم هناك لجنة الأدوية للإشراف على عملية الترخيص باللقاح في جميع أنحاء المملكة. كما أن هناك اللجنة اللوجستية، المسؤولة عن تقييم الموارد اللوجستية المتاحة وتلك التي يتعين اقتناؤها. فيما تتولى لجنة التواصل من جهتها إعداد استراتيجية التواصل الوطنية لضمان الاستفادة الكاملة للسكان المستهدفين من اللقاح، وأخيراً، تتولى لجنة المتابعة والتقييم إعداد الخطة والآليات لتتبع الأشخاص الذين تم تطعيمهم أثناء عملية التلقيح وبعدها. علاوة على ذلك، فإن جميع السلطات الترابية على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات جاهزة وتتوفر على استراتيجية للتلقيح، كما أن لديها رؤية واضحة بشأن كيفية تدبير هذه العملية.

ولضمان تواصل أمثل حول العملية، سيتم إنتاج وصلات فيديو للتوعية وأخرى توضيحية، كما سيتم وضع جملة من الخدمات التواصلية رهن إشارة المواطنين. ويتعلق الأمر بإحداث بوابة إلكترونية مخصصة لحملة التطعيم ضد كوفيد، وإطلاق خط هاتفي للإجابة على أسئلة المواطنين حول عملية التلقيح.

ولتنظيم هذه العملية، سيتم إرساء نظام لحجز المواعيد، يتطلب إلزامية التسجيل المسبق الذي يمكن للمواطنين الذين يحملون بطاقات وطنية أو بطاقات إقامة القيام به عبر الإنترنت. وسيكون على الأشخاص الذين لا يتوفرون على بطاقة وطنية أو بطاقة إقامة القيام بالتسجيل لدى السلطات المحلية في مكان الإقامة. بعد ذلك، سيتم إرسال رسالة نصية قصيرة لهم من الرقم «1717» تحدد موعد التلقيح (التاريخ والمكان) بالنسبة للجرعة الأولى والثانية. بعد ذلك، سيتم تسليم مستند لكل فرد تم تلقيحه، على أن يحتفظ الشخص المعني بهذه الوثيقة لأنه سيتعين عليه تقديمها إذا لزم الأمر.

أخيرًا، وتحسبا لظهور أي آثار جانبية، سيتم إجراء المراقبة عن بعد للأشخاص الذين تم تلقيحهم إما من قبل الشخص المعني، أو بواسطة أحد أعضاء الطاقم الصحي من خلال تطبيق «جواز صحة» (جواز السفر الصحي) ومنصة «يقظة لقاح» (مراقبة اللقاح).

حملة التلقيح الوطنية تحد جديد للنجاح

تستهدف الحملة تلقيح أكثر من 23 مليون نسمة، 15 مليون منهم في المناطق الحضرية. ولتحقيق هذه الغاية، سيتم إرسال ما يقرب من 7500 وحدة تلقيح متنقلة (من أصل 9908 مخططًا لها) إلى المناطق القروية، بينما سيتم إنشاء 2867 محطة تلقيح (ثابتة) في إطار الحملة الوطنية ضد كوفيد.

في المجموع، سيتم تعبئة 6663 فريق تطعيم (مستشفيات، جامعات، مصانع، إلخ). ويبلغ عدد الأطباء 4053 طبيباً، منهم 1430 في المناطق القروية، و10468 ممرض، أكثر من نصفهم في المناطق الحضرية. يضاف إلى ذلك الأطر الإدارية والتي يبلغ عددها أكثر من 14000 شخص، ناهيك عن الموظفين غير التابعين لقطاع الصحة العمومية للوصول إلى إجمالي 25631 شخصًا مع إمكانية استدعاء أطباء القطاع الخاص، أو طلاب الطب، أو المؤسسات الطبية المهنية أو الهلال الأحمر، لإجراء هذه العملية، ولكن أيضًا لضمان المتابعة بعد التطعيم.

وهكذا، فقد استعد المغرب لجميع الاحتمالات، و ذلك من خلال اللجان المختلفة التي تم إنشاؤها، بما في ذلك تلك المؤلفة من ممثلين عن وزارة الصحة ووزارة الداخلية. يجتمع يوميًا للتحضير لحملة التلقيح ضد Covid، خاصة على المستوى العملي للعملية. سيتم توزيع اللقاحات بطريقة تضمن بدء التشغيل بشكل متزامن وبالتالي ضمان العدالة بين مناطق المملكة. للقيام بذلك، تم التخطيط للرحلات الداخلية لتوصيل اللقاحات إلى أبعد المدن (العيون ، ووجدة، إلخ) وتم التخطيط لـ 14 شاحنة سعة 25 طنًا لنقل اللقاحات بالإضافة إلى تجار الجملة الذين لديهم سلاسل من التوزيع في المناطق التي سيتم استهدافها. لهذا، اقتنى المغرب 329 خزانة مبردة، و1029 ثلاجة، و263 مجمدًا، و2084 صندوقًا معزولًا، و 3434 ناقلة لقاح، و 60698 مركبًا باردًا، و 4746 مقياس حراري. فيما يتعلق بالتكييف، توجد لقاحات في محاقن جاهزة (مملوءة مسبقًا) وتلك الموجودة في قوارير متعددة الجرعات (5 أو 10 جرعات). في المغرب، سيتم استخدام قوارير من 10 جرعات. لذلك سيكون من الضروري توفير الحقن اللازمة للحقن وجميع الضروريات المتعلقة بالوقاية حيث سيتم تنفيذ هذه العملية في وقت ما يزال فيه خطر انتشار الوباء قائما. وتشمل هذه الضروريات 702000 وحدة من بدلات الحماية الفردية، و66000 زجاجة من 500 مل من محلول كحولي مائي و70000 علبة من 100 وحدة من قفازات الفحص اللاتكس. علاوة على ذلك، في حالة حدوث تفاعلات الحساسية أو صدمة الحساسية بعد الحقن، فقد تم التخطيط لكميات كافية من الأدرينالين (20000 حقنة 1 مجم) والهيدروكورتيزون (20000 حقنة 100 مجم)، تضمن الطوارئ، إذا لزم الأمر.

4- المصادقة على قانون المالية 2021

يعتبر قانون المالية 2021 العمود الفقري للتفاعل مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لآثار وباء Covid-19، وقد تم التصويت على قانون المالية لعام 2021 واعتماده يوم الثلاثاء 8 ديسمبر في القراءة الثانية لمجلس النواب.

ويطمح هذا القانون إلى ضمان آليات الإنعاش الاقتصادي وتسريع ورش الإصلاحات الاجتماعية، في سياق استثنائي وبيئة صحية عالمية غير مستقرة.

كما تم إغناء مشروع قانون المالية لعام 2021 بالتعديلات التي قدمتها مختلف القوى الحية في المملكة، الممثلة في غرفتي البرلمان، في تفاعل وطني بين السلطة التنفيذية والتشريعية. وبالفعل، في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لعام 2021، أكد ممثلو الفرق والمجموعات البرلمانية على أن المملكة تواجه تحديات اقتصادية كبيرة بسبب انتشار وباء فيروس كورونا، مشيرين إلى أهمية الاستثمار في القطاعات الاجتماعية والترحيب بمشروع تعميم التغطية الصحية والاجتماعية الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله. كما أكد أعضاء غرفتي البرلمان على أن الانتعاش الاقتصادي يمر من خلال الترويج للمنتجات الوطنية ودعم المقاولات المغربية والقدرة الشرائية بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع كبرى، ورحبوا بتأسيس صندوق محمد السادس للاستثمار كصندوق وطني يساهم في تحسين التنافسية الاقتصادية ودعم مشاريع المملكة الكبرى لفترة ما بعد الجائحة.

أ- إنعاش النسيج الإنتاجي

سيتم تطبيق سلسلة من الزيادات في رسوم الاستيراد على فئات مختلفة من المنتجات، بهدف تعزيز الصناعة المحلية والعمل على استبدال الواردات. لذلك، تقررت مراجعة الرسوم الجمركية من 17.5 إلى 40% لنسيج الأثاث المنزلي والشوكولاتة والكاكاو، ومن 2.5 إلى 40% للمظلات والمظلات الشمسية، ومن 10 إلى 40% للأقمشة المحبوكة. وتهدف هذه الإجراءات، قبل كل شيء، إلى حماية الإنتاج الوطني والترويج للمنتجات «المصنوعة في المغرب»، من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات والوطنية.

علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز انتعاش القطاع العقاري، تم تمديد تخفيض رسوم التسجيل لفائدة مشتري المحلات المعدة للسكن إلى غاية 30 يونيو 2021، مع تمديد هذا التخفيض ليشمل العقارات التي تصل قيمتها إلى 4 ملايين درهم بدلا من 2.5 مليون درهم التي تم تحديدها كسقف في المشروع الأولي، وذلك من أجل تشجيع عملية الشراء وتسريع انتعاش القطاع.

وعلى نفس المنوال، تم تخفيض رسوم التسجيل على زيادات رأس المال عن طريق المساهمات العينية من 1% إلى 0.5%.

ب - المساهمة الاجتماعية للتضامن

يعتبر إقرار مساهمة التكافل الاجتماعي على الأرباح والدخل برسم السنة المالية 2021 من بين أهم المستجدات التي أتى بها قانون المالية لعام 2021. فبالإضافة إلى الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات، فإن هذه المساهمة الإلزامية تتعلق بالأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل. ومن المنتظر أن تدر هذه المساهمة حوالي 5 مليارات درهم، وهو مبلغ سيخصص لدعم الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المهيكل وصندوق دعم التماسك الاجتماعي.

وبعد التعديلات التي قدمتها النقابات بشكل خاص، تقرر تحديد الحد الأدنى للدخل السنوي الخاضع للمساهمة في 240 ألف درهم، عوض 120 ألف درهم كما كانت في مشروع الحكومة، وهو ما يعادل راتبا شهريا يراوح 20 ألف درهم، تؤدى عنه مساهمة بنسبة 1.5٪.

وستكون هذه النسبة متدرجة بالنسبة للشركات: 1.5٪ على الأرباح بين مليون و5 ملايين درهم، 2.5٪ على الأرباح بين 5 ملايين و40 مليون درهم، و3.5٪ على الأرباح ما فوق 40 مليون درهم.

ج ـ دعم المهنيين ذوي الدخل المحدود

يهدف قانون المالية أيضًا لتبسيط النظام الضريبي للمهنيين ذوي الدخل المحدود، من خلال إنشاء المساهمة المهنية الموحدة التي ستحل محل نظام الربح الجزافي.

وفي الجانب الاجتماعي، تم أيضا توسيع التغطية الصحية لفائدة المقاولين الذاتيين اعتبارًا من عام 2021 من خلال مساهمة ستمكنهم من الاستفادة من نظام التأمين الصحي الإجباري، على غرار ما تم إقراره في إطار نظام المساهمة المهنية الموحدة.

د - إنعاش سوق التشغل

يعتبر إنعاش سوق الشغل والعمل على خفض معدل البطالة أولوية أخرى للحكومة خلال هذه الفترة. ولهذه الغاية، ومن أجل مواجهة تداعيات الوباء على سوق الشغل بالمغرب، أعفى قانون المالية 2021 من الضريبة على الدخل لمدة 24 شهرًا الرواتب المدفوعة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 35 عامًا عند توظيفهم لأول مرة، شريطة أن يكون عقد العمل الخاص بهم مبرما لمدة غير محددة.

ويهدف هذا القرار إلى إنعاش سوق الشغل، من خلال تشجيع المقاولات المغربية على تشغيل الشباب. كما يهم هذا الإعفاء، ولمدة عام واحد، رواتب الأشخاص دون 10.000 درهم الذين فقدوا

وظائفهم بسبب الوباء بين مارس وشتنبر، وذلك لتشجيع إعادة دمجهم في سوق الشغل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراء المذكور سيخفف العبء الضريبي على الشركات لأنها ستتحمل صافي الأجور فقط لمدة 36 شهرًا. فعلى سبيل المثال، إذا تم توظيف شاب دون سن 35 عامًا براتب صافٍ قدره عشرة آلاف درهم، فإن العبء الضريبي الذي يتم توفيره من قبل الشركة المعنية يقدر بثلاثة آلاف وستمائة درهم، وهو ما يمثل للشركة فرصة للتوسع والتطوير على المدى المتوسط بتكاليف أقل (مكاسب بنسبة 36٪ على صافي الراتب).

هـ- تجشيع روح المقاولة

إن من شأن رفع سقف رقم المعاملات من 200.000 درهم إلى 500.000 درهم للخدمات ومن 500.000 درهم إلى 2.000.000 درهم بالنسبة لأنشطة المقاول الذاتي تشجيع حاملي المشاريع، ورجال الأعمال المبتدئين والمهنيين على المقاولة، وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاريع الصغيرة على المدى القصير والمتوسط.

كما يعتبر هذا الإجراء خطوة إضافية لمكافحة الاقتصاد غير المهيكل، والذي يمثل أكثر من 20% من الناتج الداخلي الخام للبلاد. لهذا الغرض، سيتم تقديم التصاريح الخاصة بتحصيل المداخيل تلقائيًا وبعد كل ثلاثة أشهر، وتخضع هذه المداخيل لضريبة حددت في 1 ٪. وعلى هذا الأساس، فإن هذا النظام الضريبي مبسط ويشجع على روح المقاولة في إطار الضوابط التي حددها قانون المالية لعام 2021.

لقد تميز النقاش السياسي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 بالتركيز على الإنعاش الاقتصادي للقطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة الصحية. وبالتالي، فإن الدعم الاقتصادي للدولة يظل إجراءً أساسياً لإعادة تنشيط القطاعات التي شهدت تراجعاً خلال فترة الطوارئ الصحية وبعد تخفيف الحجر الصحي. وفي هذا السياق، فإن بعض المقتضيات برسم السنة المالية 2021 جاءت لدعم القطاعات الاقتصادية من الناحية الضريبية والاجتماعية والمالية، حتى تتمكن من استعادة نموها.

التوجهات الرئيسية لقانون المالية 2021

وفقًا للتوجيهات الملكية السامية، سيمكن قانون المالية لعام 2021 من تنفيذ مشاريع الإصلاح والتنمية الكبرى، والتي تم الإعلان عنها بمناسبة عيد العرش وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية التشريعية العاشرة، مع الإشارة إلى محاور الأولوية، وعلى وجه الخصوص:

- التسريع في تنفيذ خطة إنعاش الاقتصاد الوطني.
- انطلاق المرحلة الأولى من تعميم التغطية الاجتماعية.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات، ستواصل الحكومة تنفيذ سياساتها الاجتماعية الأخرى، ولا سيما:

- مواصلة تنزيل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- دعم المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالوسط القروي؛
- تعزيز أسس الأداء المثالي للدولة وتحسين عملها.

5- التعلم في صلب الإقلاع

شهدت ميزانية قطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي زيادة بنسبة 32% ما بين سنتي 2017 و2020، وستصل هذه الميزانية إلى 72 مليار درهم برسم سنة 2021.

تطور الميزانية المخصصة لوزارة التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العلمي (*)

*الميزانية المخصصة لقطاع التربية + أرصدة التسيير + أرصدة الاستثمار + أرصدة الاستغلال و الاستثمار للمصالح المستقلة الخارجية + أرصدة CST (الصناديق الترابية الخاصة)

مصدر: وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة

وقد ساهم هذا التطور إلى حد كبير في فعالية التدابير التي اتخذها القطاع للتعامل مع الجائحة. فبعد التكيف السريع مع الوضع، ولا سيما عن طريق التعليم عن بعد، نجح القطاع بشكل سريع في تنظيم الاختبارات والامتحانات بمختلف المستويات التعليمية في أفضل الظروف الممكنة، ولا سيما امتحانات البكالوريا، وكذا تنظيم الدخول الدراسي والجامعي.

ولتحقيق ذلك، تم إعداد جميع مؤسسات التربية والتكوين حتى تتمكن من التأقلم مع طريقتي التعليم المعتمدتين، الحضوري وعن بعد، مع الاحتفاظ على قدرة التحول من إحداهما إلى الأخرى بحسب تطور الوضعية الوبائية.

ومن أجل تأمين صيغة التعليم الحضوري في أفضل الظروف، تم إرساء بروتوكول صارم يسمح باعتماد الاحتياطات اللازمة لحماية آباء وأولياء التلاميذ، المتعلمين والأطر الإدارية والتعليمية. ويوفر الدليل الذي تمت بلورته لهذا الغرض أيضًا، طرق التدبير والتدخل السريع واليقظة اللازمة، بالإضافة إلى الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة حدوث عدوى في وسط تعليمي.

وقد حرصت الحكومة أيضًا على تعزيز هذه الإجراءات في المناطق القروية وبين الأطفال في المناطق الأكثر هشاشة.

وفي إطار اليقظة المستمرة، تحرص السلطات المختصة على تطبيق كافة التدابير الاحترازية بالمؤسسات التعليمية والتكوينية التي توجد في أحياء مغلقة أو تلك التي تم تسجيل حالات إصابات بها.

وفيما يخص قطاع التعليم العالي وبالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، والإجازات المهنية والماستر بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، عمدت الجامعات ابتداء من شهر يوليوز الماضي إلى اعتماد الامتحانات والتقييم عن بعد، وذلك حسب البرامج التي أعلنت عنها المؤسسات، في حين قامت المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، بإجراء الامتحانات الجامعية حضوريا ابتداء من شهر شتنبر المنصرم، على مراحل، داخل مراكز للقرب.

وبالنسبة للعام الدراسي الجامعي الجديد، تم الحفاظ على الخيارين، حضوريا وعن بعد، مع اتخاذ جميع التعديلات والملاءمات اللازمة والحفاظ على جميع برامج المساعدة والدعم الاجتماعي لصالح المستفيدين من الطلاب.

أ- التعلم عن بعد، آليات تتوسع وتتسارع

في أفق الارتقاء بهذا النوع من التعليم مستقبلا، عملت الحكومة على إجراء تقييم علمي وموضوعي لتجربة التعليم عن بعد، للوقوف على مواطن قوته وضعفه، في أفق الارتقاء به، ومأسسته كمكمل للتعلم الحضوري.

وقد تم في هذا الإطار إجراء استقراء للرأي حول تقييم الدراسة عن بعد» الذي شاركت فيه عينة هامة من التلاميذ والأساتذة والأسر، همت 100 ألف مشارك، حيث بلغت نسبة الارتياح العامة لهذا النوع من التعليم 78%، اعتبارا لكون هذا النمط من التعليم مكن من تعزيز الانتقال إلى رقمنة البرامج الدراسية وترسيخ مبدأ الاستقلالية في التعليم وتعزيز الشعور بالمسؤولية وثقافة الاعتماد على التعلم الذاتي.

وقد تم العمل على تحديث منصة التعلم عن عد»TelmidTICE»، مما سمح بدمج ما يقرب من 7600 مورد رقمي، وبث 62 درسا يوميا عبر القنوات الوطنية اعتبارًا من 10 شتنبر 2020. كما تتيح خدمة «مسار» اعتماد الفصول الافتراضية التي وصل عددها إلى 116.000 فصلا، مع بلوغ إجمالي عدد المعلمين والمستخدمين 22.000 شخصا.

ب- تعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ والطلاب

اتخذت الحكومة مختلف الإجراءات اللازمة لتعزيز الدعم الاجتماعي لصالح التلاميذ والطلبة، من خلال:

- زيادة عدد المستفيدين من المبادرة الملكية «مليون محفظة» ليصل إلى 4.575.000، وتقديم خدمات الإقامة في مدارس داخلية لفائدة 238000 مستفيد؛
- رفع عدد المستفيدين من النقل المدرسي بنسبة 36.6% مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ عددهم 376.984 طالباً؛
- زيادة عدد المستفيدين من برنامج «تيسير» 2.540.000 بنسبة 4.30% مقارنة بالسنة السابقة بميزانية قدرها 2.170.000.000 درهم؛
- استفادة 2.738.000.00 تلميذة وتلميذ من خدمة المطعم المدرسي أي بزيادة قدرها 8.50%؛
- استفادة قرابة 400 ألف طالبة وطالب من المنحة الجامعية في التعليم العالي؛
- برمجة ثلاث مجمعات سكنية جامعية جديدة سترى النور في تطوان والراشيدية وأكادير بسعة إجمالية تبلغ 55 ألف فردا؛
- استفادة قرابة 250 ألف طالبة وطالب من التغطية الصحية الأساسية، مقابل 216 ألف طالب فقط في الموسم السابق.

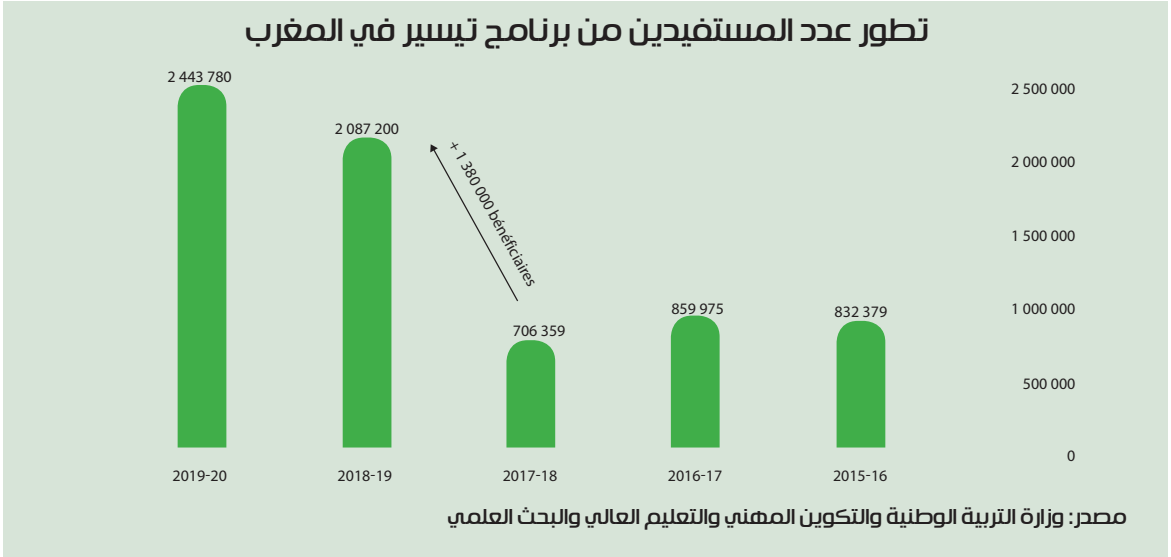

تطور عدد الطلبة المستفيدين من المنحة في المغرب و خارجه في كل المستويات

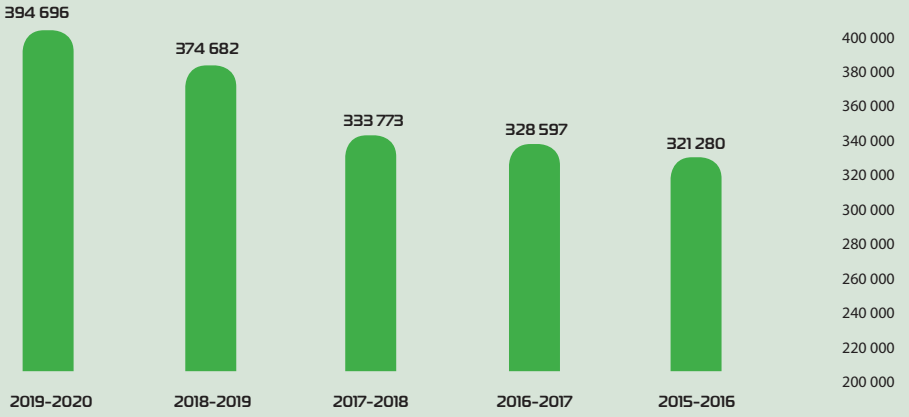

مصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

6- مجموعة من الإجراءات الاستثنائية لتعزيز وتقوية الاقتصاد

أ- إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار

يتبوأ إحداث «صندوق محمد السادس للاستثمار» مركز الصدارة في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي الشاملة. وتنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، أحدثت الحكومة هذا الصندوق كأداة مالية حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وسيعهد لهذا الصندوق مهمة النهوض بالاستثمار، والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، عبر دعم القطاعات الإنتاجية، وتمويل ومواكبة المشاريع الكبرى، في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبمساهمة الشركاء المغاربة والدوليين.

وسترتكز تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة، تابعة له، حسب المجالات ذات الأولوية، التي تقتضيها كل مرحلة، وحسب حاجيات كل قطاع.

ويأتي هذا الصندوق لدعم المجهود الاستثماري العمومي الذي سيسجل مستوى غير مسبوق في ميزانية 2021، حيث بلغ 230 مليار درهم (أي بزيادة 26% بالمقارنة مع سنة 2020)، 45 مليار درهم منها ستمول عبر هذا الصندوق (منها 15 مليار من الميزانية العامة و30 مليار ستمول من قبل الشركاء).

استثمار 230 مليار درهم

يبلغ مجمل مجهود استثمارات القطاع العام للسنة المالية 2021، 230 مليار درهم.

ب- دعم المبادرة المقاولاتية والنسيج الاقتصادي الوطني

بالموازاة مع خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، ستواصل الحكومة تنفيذ جملة من التدابير التي تهدف إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود، وتعزيز القدرة التنافسية والابتكار للمقاولات الوطنية، وتعزيز الاستثمار الخاص والعام والشراكة، وتعزيز الإنتاج الوطني، والإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل. ومن أبرز هذه التدابير:

- دعم القطاعات الواعدة، من قبيل الصناعات المتطورة، والاقتصاد الرقمي والطاقات المتجددة، وتقوية وتعزيز مجال الاتصالات وصناعة الأدوية؛

- تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي، والاستمرار في جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتحسين إسهامه في الناتج الداخلي الخام، ودعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتقوية موقعه في التوزيع الجديد لسلاسل القيمة العالمية؛

- دعم النسيج المقاولاتي الوطني، من خلال تفعيل عدد من آليات تيسير الولوج للتمويل؛

آليات لدعم المقاولات والمقاولين الذاتيين خلال جائحة كوفيد - 19

الآلية	توصيف	عدد المستفيدين	الميزانية
ضمان أوكسجين	لتيسير ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي عرفت خزينتها تدهورا بسبب انخفاض نشاطها، والتي لا يتعدى رقم معاملاتها السنوي 200 مليون درهم أو يتراوح ما بين 200 و500 مليون	49.360 إلى حدود 16 أكتوبر 2020	17.31 مليار درهم
ضمان إقلاع المقاولات الصغيرة جدا	لفائدة المقاولات الصغيرة، بما في ذلك التجار والحرفيين والتعاونيات والمهن الحرة. وهو موجه لضمان 95% من مبلغ قروض المقاولات التي تحقق رقم معاملات لا يتجاوز 10 ملايين درهم. ويحدد سقف هذا القرض، والذي لا يتطلب أية ضمانات، في 10% من رقم المعاملات مع 10.000 درهم كحد أدنى	18.208 إلى حدود 16 أكتوبر 2020	3.56 مليار درهم
ضمان إقلاع	لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تحقق رقم معاملات يفوق 10 ملايين درهم. ويمكن أن تصل قيمة هذا القرض المضمون إلى شهر ونصف من رقم المعاملات بالنسبة للمقاولات النشيطة في المجال الصناعي، وشهر واحد بالنسبة للمقاولات النشيطة في المجالات الأخرى. وتتراوح نسبة ضمان هذه الآلية الجديدة بين 80% و90%، على أن تكون القروض المضمونة موجهة، بنسبة 50% على الأقل، لدفع استحقاقات المونين.	5.270 إلى حدود 16 أكتوبر 2020	23.64 مليار درهم
قرض بدون فائدة للمقاولين الذاتيين	لفائدة للمقاولين الذاتيين، يمكن أن يصل إلى 15 ألف درهم، ويمكن تسديه على مدى 3 سنوات مع فترة سماح مدتها سنة واحدة.	3.210 إلى حدود 31 يوليوز 2020	37.34 مليون درهم

- تشجيع الأفضلية الوطنية لفائدة المقاولات الوطنية والمواد والمنتوجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية، حيث دعت الحكومة إلى تفعيل مقتضيات المادة 155 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، من خلال إلزام أصحاب المشاريع بتطبيق النسبة المحددة في 15 % في أنظمة الاستشارة الخاصة بصفقات الأشغال والدراسات ؛

- دعم الإنتاج المحلي بهدف تعويض حوالي 34 مليار درهم من الواردات حاليا؛

- إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة" الذي يحظى بالعناية الملكية السامية، مع الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 24 شهرا، بالنسبة للأجور التي ستصرف للشباب الذين سيتم توظيفهم للمرة الأولى، شريطة أن تكون عقود الشغل الخاصة غير محددة المدة؛

- مواكبة تأهيل القطاع غير المهيكل وإدماجه في الاقتصاد المنظم، وذلك من خلال إجراءات تحفيزية، ومواكبة هذا التحول، ودعم ولوج القطاع إلى الأسواق وتقوية قدراته التنافسية؛

- تنفيذ عقود برامج خاصة لإنعاش بعض القطاعات المتضررة والحفاظ على مناصب الشغل التي توفرها (السياحة، متعهدي المناسبات والملتقيات، ممولي الحفلات، الترفيه والألعاب)؛

- جعل المغرب منصة صناعية خالية من الكربون.

من جهة أخرى، أبرمت الحكومة اتفاقية تعاون من المستوى الرفيع مع الكونفيدرالية العامة لمقاولات المغرب، بهدف دعم الديناميكيةالاقتصادية، و دعم قدرات الصمود لدى النسيج المقاولاتي. كما تهدف هذه الاتفاقية لوضع المغرب في موقع متقدم في سلاسل القيمة العالمية،و اغتنام كل الفرص المتاحة في إطار التحول الرقمي و المستدام.

كما وضع المغرب صوب عينيه تطوير جاذبيته في ميدان المال و الأعمال، و ذلك من خلال التسريع في اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، يتوافقمع طموحاته.

و في نفس الإطار، تواصل الحكومة تنزيل استراتيجيتها في تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار، و ذلك سعيا منها لتحقيق الهدف المحدد فيالبرنامج الحكومي و الذي ينص على تقدم وضع المملكة في الترتيب الدولي لمؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) بما يمكن المغربمن ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في أفق سنة 2021.

تطور ترتيب المغرب في مؤشر مناخ الأعمال DOING BUSINESS

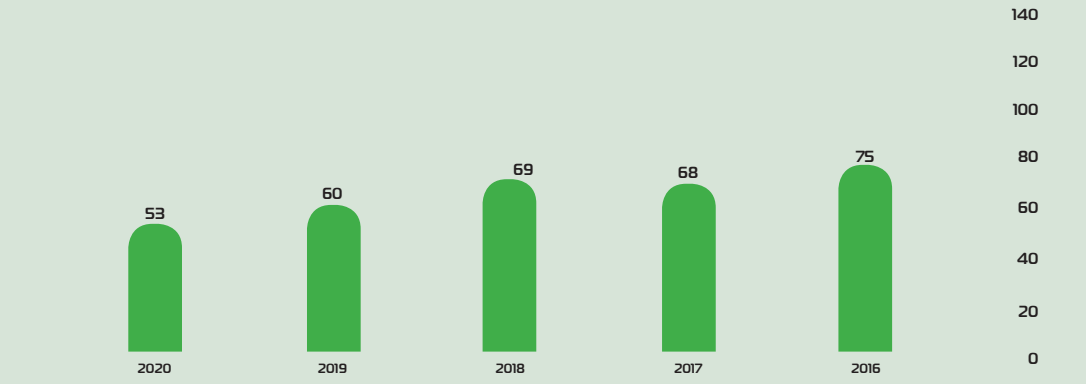

مصدر: تقرير سنوي «Doing Business» للبنك الدولي

نسبة إفلاس الشركات (الأشخاص المعنويين)

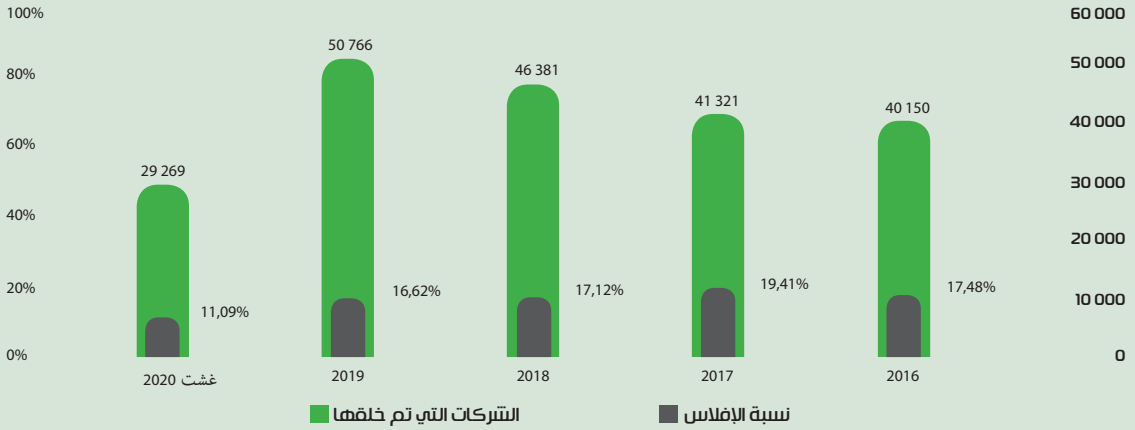

مصدر: مؤشر OMPIC-Inforisk

7- دعم التشغيل

فيما يتعلق بدعم التشغيل، اعتمدت خطة الإقلاع الاقتصادي وكذا قانون المالية لسنة 2021 سلسلة من الإجراءات بهدف الحد من آثار الوباء على سوق الشغل، ودعم الباحثين عن شغل وكذا الأشخاص الذين فقدوا عملهم في هذه المرحلة، خاصة الشباب منهم. بالإضافة إلى ذلك، يوفر قانون المالية المذكور 40 ألف منصب عمل جديد عبر التوظيف العمومي.

أ- تحيين المخطط الوطني لإنعاش التشغيل 2017 - 2021

يتم العمل حاليا على مراجعة أهداف المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 في ضوء المستجدات التي أفرزتها جائحة كورونا، من خلال إيلاء الأولوية القصوى للحفاظ على مناصب الشغل في إطار مقاربة قطاعية، ووضع إجراء خاص بتيسير إعادة إدماج فاقدي الشغل.

كما سيتم إدخال تعديلات ذات صلة بالتدابير ذات الأولوية الواردة في المخطط المذكور، من أبرزها:

- ربط مستوى التحفيزات بعدد مناصب الشغل في ميثاق الاستثمار و تعزيز آليات التتبع والتقييم للربط الفعلي؛
- تتبع وتقييم تطبيق المرسوم المتعلق بإشراك التعاونيات والمقاولين الذاتيين في الصفقات العمومية؛
- تيسير إعادة إدماج فاقدي الشغل في الحياة المهنية؛
- تطوير تكوينات تأهيلية (تقنية ولغوية ورقمية والقدرات والسلوكيات)؛
- متابعة وضع برامج جهوية لدعم الإدماج الاقتصادي للشباب.

ب- مواكبة فاقدي الشغل والباحثين عنه

وستتم ترجمة هذه المواكبة إلى مجموعة من الإجراءات وهي:

- تكثيف الخدمات التي تخص التوجيه المهني وكذا الإعداد لسوق الشغل، حضوريا أو عن بعد، خصوصا المقابلات التشخيصية وورشات البحث عن عمل؛

- تنظيم تكوينات تأهيلية تقنية، لغوية ورقمية، أو حول القدرات والسلوكيات ؛

- القيام بالبحث عن فرص الشغل، خصوصا عبر استهداف فاقدي الشغل الذين يتوفرون في معظمهم على مؤهلات وتجربة ميدانية؛

- الربط بين فاقدي الشغل أو الباحثين عنه، من جهة، والمقاولات، من جهة أخرى، في إطار معالجة عروض الشغل بهدف الإدماج المهني؛

- تكثيف التعريف والتواصل بشأن البرامج النشيطة للتشغيل؛

- تعزيز المواكبة والتكوين فيما يخص المنظومات الوطنية والترابية لريادة الأعمال.

8- تسريع إصلاح الإدارة وحكامة المؤسسات العمومية

يعتمد التحضير للإقلاع الاقتصادي أيضًا على الإصلاح الإداري وتحسين حكامة المؤسسات العمومية، تماشيا مع التعليمات السامية لجلالة الملك نصره الله.

ويمثل هذا الورش أهمية كبيرة، ازدادت بفعل الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بلادنا جراء تداعيات الجائحة.

وقد شهدت هذه الفترة تسريع عملية الإصلاح، ورقمنة الإدارة، وكذا إطلاق عملية تبسيط الإجراءات الإدارية بهدف إحداث تأثير حقيقي لصالح المواطنين والمقاولات.

علاوة على ذلك، تواصل الحكومة تنزيل سياسة اللاتمركز، وهو المشروع الذي أعطته الحكومة دينامية حقيقية بعد سنوات من الجمود.

إن حكامة إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية يروم تعزيز كفاءتها وتكاملها وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل ذلك سيتم العمل على إنشاء وكالة وطنية يعهد إليها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

أ- الإصلاحات الجارية

قامت الحكومة بتسريع إصلاح الإدارة ورقمنة خدماتها وتبسيط إجراءاتها، لا سيما من خلال التقليص من تداول الوثائق الورقية واعتماد التدبير الإلكتروني للوثائق الإدارية، إلى جانب مأسسة العمل عن بعد بالإدارات العمومية. ولضمان استمرارية الخدمة في جميع الظروف، سيتعين على الإدارة تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

كما أطلقت الحكومة ورش تنزيل مقتضيات القانون رقم 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتنكب حاليا على إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية، والذي يروم وضع القواعد والمبادئ المتعلقة بهندسة الخدمات الإدارية وتكاملها وتبادل البيانات والمعلومات، وإعطاء الحجية القانونية للقرارات والإجراءات الرقمية.

كما يتم الانكباب على مراجعة عميقة لمعايير ومساطر التعيين، في المناصب العليا، بما يضمن الفعالية وحسن الأداء، ويحفز الكفاءات الوطنية، على الانخراط في الوظيفة العمومية، وجعلها أكثر جاذبية.

ب- تحسين حكامة المؤسسات العمومية

تفعيلا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش، تركز الحكومة على تسريع إصلاح القطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية بما يؤهلها للاضطلاع بدورها كرافعة للتنمية. وسيتم ذلك من خلال التدابير التالية:

- بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري: إسناد بعض المهام للقطاعات المعنية، بعد تصفية أو حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي ليس من الضروري الاحتفاظ عليها، وتجميع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الأهمية الاستراتيجية، وتصفية أو حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم استنفدت تعد المهمة التي أحدثت من أجلها ؛

- وبالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري والمالي: تعزيز استدامة نموذجها الاقتصادي والمالي، عبر تقليص التبعية للميزانية العامة للدولة وتثمين أصولها، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإحداث مجموعات وشركات قابضة قطاعية متجانسة تلبي متطلبات الحجم الأمثل، وعقلنة التدبير، والجاذبية بالنسبة للسوق المالي، واستغلال فرص جديدة يوفرها الذكاء الاصطناعي والرقمنة؛

- وفي هـذا الإطـار، سـتعمل الحكومـة عـلى إعـداد مشروعـي قانونـين، يهـم الأول إحـداث وكالـة وطنيـة يعهـد إليهـا بالتدبـير الاسـتراتيجي لمسـاهمات الدولـة ومواكبـة نجاعـة أداء المؤسسـات العموميـة، بينـما يتعلـق الثـاني بإصـلاح المؤسسـات والمقـاولات العموميـة.

خاتمة

رغم النقص في المعطيات العلمية المتعلقة بطبيعة الفيروس، تصرفت الحكومة بكل حماس وفعالية، طبقا للتعليمات الملكية السامية، مع الحرص على عدم ترك أي أمر للارتجال.

وتتواصل عملية مكافحة الوباء وآثاره، مع إعداد وتنفيذ خطة للإقلاع الاقتصادي في ظل إجراءات صحية استثنائية، وعلى خلفية ميثاق اجتماعي واقتصادي جديد وقوي.

إن الانخراط الذي أبان عنه الشعب المغربي منذ بداية هذا الوباء يستوجب التحية والتقدير، ويدعو إلى الفخر، كما يدعو، رغم الشعور بالإجهاد الذي صاحب هذه الأزمة، إلى المزيد من الالتزام لمواجهة انتشار الفيروس وتزايد حالات الوفاة.

من الطبيعي التأكيد على أن كل شيء لم يتحقق بالشكل المثالي في تدبير الجائحة من قبل الحكومة والسلطات المعنية. وليس من المبالغة في التواضع الاعتراف بوجود عدد من التعثرات، مع سوء فهم من لدن الرأي العام في بعض المحطات. لكن ينبغي التأكيد على أن الضغط الناجم عن انتشار الجائحة وما صاحبه من تطورات متسارعة ومن إجراءات احترازية مستعجلة، أثر بشكل سلبي على كيفية تلقي واستيعاب الإجراءات والقرارات، على غرار ما حدث في دول أخرى.

وعلاوة على ذلك، تميز هذا التدبير بموجة من «الأخبار الزائفة» والتي لم تتوقف الحكومة عن محاربتها، بدعم من وسائل الإعلام الجادة والمواطنين الغيورين. إن المعركة ضد «الأخبار الزائفة»، ذات الأثر الخطير، تتطلب انخراط الجميع، ويصعب مواجهتها من طرف الحكومة وحدها.

ومن خلال استخلاص دروس السنة الأولى من مكافحة الوباء، تواصل الحكومة، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عملها على أرض الواقع مدعمة بتضحية مئات الآلاف من النساء والرجال، الذين يستحقون الشكر والتنويه، في قطاعات الصحة والأمن والتعليم والإدارة والاقتصاد على المستويين الوطني والإقليمي.

وبالموازاة مع ذلك، فإن الانضباط الكبير من قبل المواطنات والمواطنين من ناحية، والحزم من ناحية أخرى، سيمكنان من تفادي اتخاذ تدابير أكثر صرامة، بلغت في العديد من الدول إلى إعادة فرض الحجر الصحي الشامل.

خاتمة

وعلى ضوء المعطيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، فإن بلادنا مدعوة إلى التوفيق بين صحة وسلامة المواطنين، من ناحية، وبين الضرورات الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية أخرى. وكما هو الحال منذ بداية هذه الأزمة، فإن القرار النهائي يروم التوفيق بين هذين المحددين، ويرتكز أولاً وقبل كل شيء على رأي العلماء وتطور الوضع الصحي.

إن مكافحة الوباء لا يمكن أن تنجح بدون مساهمة الجميع، فكُلُّ مواطن مسؤول عن أفعاله وسلوكه وانضباطه والتزامه ومراعاته للإجراءات الاحترازية بدقة، فحياة وصحة ووظائف آلاف المواطنين الآخرين على المحك.

كما أن قيم المجتمع المغربي، المتمثلة في التضامن والتضحية والوطنية، قد تجلت في أبهى صورها، وهو ما شكل درعا استثنائيا ضد آثار هذا الوباء.

ومع إطلاق الخطة الوطنية للتلقيح، تحت التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله، وتنفيذ إجراءات الإقلاع الاقتصادي، فإن المغرب عازم على تحويل الأزمة إلى فرص، من خلال الاستفادة من الآثار المتسارعة للأزمة من جهة، وتطوير إمكانيات المملكة من جهة أخرى.

لئن كان هذا التقرير قد أعلن منذ بدايته ما كان يفترض أن ينتهي إليه في خاتمته، فإنه لا بد من التأكيد مجددا على الفخر والاعتزاز المشروعين، اللذين يحق لجميع المغربيات والمغاربة الإحساس بهما، رغم الشدائد والصعاب.

هذا الشعور، الذي طبع المزاج العام، منذ بداية الأزمة، ليس وليد الصدفة. فالمغرب، هذا البلد العريق، الموحد وراء قائد الأمة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، قادر على تخطي كل الصعاب. ففي كل مرة تبتلى فيها بلادنا، فإنها تعرف كيف تتجاوز الأزمات بكل جرأة، بل وتخرج منها أكثر قوة.

وبفضل توحد جميع قواه الحية، وبعزيمة شبابه، وقدرته على الصمود، الذي ميز سنة 2020، فإن المغرب مستعد، خلال سنة 2021، لإنجاح منعطف تاريخي آخر، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵏⵙⵙⵉⵅⴼ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ

المـملكة المغربيـــة
رئيس الحكومة

www.cg.gov.ma